





۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲

١٣٠ طرد
٢٥ اوجي
٤١ الي
٥٦ ~
٥٧١ استغفر

۷۳

شرح المقصود المتبني بالمرصود

21519



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الامام قبل الشروع في بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله عملا بالحدس المشهور وتفقها طلام
 ذي بال لا يبداء بسم الله فهو قطع اخرجه شيخ شهاب
 الدين في تخرجه احايث الكشاف وكل الذي بالامام
 فيه بحديثه اقطع اخرجه ابد القاسم البغوي وتعاضا
 مدفوع بحمد الله في حديث التميمي على الاضافي او بحله
 مطلقا على العربي اذ هو في العرب امر محتمل الى شروح
 في المقصود وكذا توهم منافاة لفظي ابد واللام
 وتوقع الا بتداء باسم الله تعالى بانه وسيلة الى ذكره على وجه
 يؤذن بجملة مبداء للفعل فهو من تحت ذكركم على الوجه
 المطلوب واللام مضافا الى الله تعالى لفظا وال على اسم
 مطلقا ولا تخافه فائدة منها استعانة ان التبركة
 والاستعانة بجميع اسمائه تعالى واما القول بهذين الحدين
 على هذه الكيفية المخصوصة من الالفاظ والترتيب
 مع عدم دلالتها عليهما فبان في الكتاب والابحار
 الفعلي ونقص الروايات الاثر **فصل** ههنا مقامات
الاول ان متعلق الباء في بسم الله خاص بنا سبب
 كما هو المختار عند المحققين لان تقدير خصوصيات الافعال

انصب

انصب بالمقام واو في بتأدية المرام وقيل عام
 هو ابداء بعض انشئ او افعل واياها كان فاختار تقدير
 مؤخر اهتماما باسم الله ودلالة على التخصيص وداعيا على
 ومعنى الباء على الاولين قيل المصاحبة والملازمة نظر الى انه
 ادخل في تفضيله وتمازج حيث مستقر قد ترك متعلقه
 الحقيقي اعني طلب انسيا منتبيا نظرا الى اشعار بان
 الفعل جواع شرعا ما لم يصدر باسم الله وتمازج حيث
 لقد على ما هو المشهور من مذهب النحاة واما على الوجه كذا
 من صلة الابتداء فاحفظ هذا المقام فانه على هذا النظام
 فما جرت الاقدام **المقام الثاني** الصحيح ان اصل اسم هو
 بضم الفاء وكسر هاء لا وسم يحيى تصغير سمي وجمعه
 اسماء والفعل منه سميت ولم يهدأ طراد القلب في انفع
 تصاريف الكلمة كيف وشان التصغير وجمع كذا وكذا
 انتهى الى اصله ولما كثر استعماله اريد به تخفيفه في كل
 فهد الى الاخر فوجدوا امتثاله عليه الحركات في كل
 كثر استعمالها فحذفت بقيت حركاته متفانية على الهم
 ثم الى الاول فاسكت السين ولم يحذف ليل لا يحذف
 ثم اجنبت هذه الاصل لان الابتداء بالساكن الصانعة وان
 لم يتنوع على ما هو الحق لكنه يصح في اللفظ العربية وحركت
 بالكس المناسبة السكون الذي هو اصل فيها ولذا قالوا
 اذا حرك حركت بالكس ولان حركة اصل الكس عند من يفهم

الاسم عند البصريين
 المحذوف من الاعجاز المبني
 على السكون

ايضا ويكثر ما زيدت الياء للفائدة السابقة فحذفت الهمزة
من اللفظ لحصول الوصول بالباء ومن الكتابة ايضا وان
لم يكن ذلك في موضع الابداء وضع الحذف تخفيفا على الكتا
لكثرة كتابته وطولت الباء عوضا عنها او للتخفيف واشتقاق
اسم جند من الحق وهو الارتفاع والناسب المعنوي
بينهما انه رفع لك سماه حتى كسفته وعرفته او انه تنويه ^{رفعة}
لسماء فان المختلفات ليست لكثير منها اسم خاص بل يعتبر
عنها باسم جنسها او نوعها **والمقام الثالث** ذهب كثير
منهم بسبويه وصاحب الكشاف الى ان لفظه الجلال اسم
مشتق علم بالقلبية لذات المعبوه بالحق والكثيرون منهم
على ان اصله آل وهو اسم لجنس المعبوه بحق او باطل ^{حق}
الهمزة اعتبارا طاء وعوض عنها الالف واللام في الصحيح
وقيل تياسا بعد ادخال الالف واللام للتخفيف ثم ادغم
التعريف في لام الاصل فصارت له وهو علم غالب ^{مشتق} بالمعنى
بالحق وكذا الاله معرفة مع الهمزة والفرق بينهما ان الله علم ^{خالق}
استعماله المطلق على غير المعبوه بالحق اصلا وانما القلبية
فيه تقديرية قياسا فقط كما في كثيرا والاله اطلق في اصل
وصفه قبل العلمية على غيره ايضا فالقلبية فيه الحقيقية استعمالا
وتياسا كما في المنجم فالتة كذا اختصاصا صا به من الاله وقيل ان
الاله وان غلب على مفهوم المعبوه بحق لكنه لم يصل غلبته
تيل حذف الهمزة الى احد العلمية واشتقاقه من الاله

كعبد

كعبد عبادة وقيل من اله كفرج يعني تحير وقيل اصله
لاه من لاه يليه اي تستر لما قرئ في مشاذه وهو الذي
في كعباده وفي الارضين اله ثم ادخلت عليه الالف واللام
فاجري مجري كعلم كالعقل وهذا وان كان احد قولي بسبويه
لكن كثرة دوران اله في الكلام واستعماله في المعبوه ^{الاله} لطلب
على انه ترجح اشتقاقه من اله كذا في شرح الكشاف للتفقا
ومشريف وقال ابن حروف باب لوه ليس في الكلام ^{لاله}
فيكون منقول من لفظ متوهم او مقلوب ولم يقل ان لفظه
الجلال اسم مشتق علم لذات الواجب العجوه غير مستوفى ^{الاله}
ذهب الحليل والرحاج والمازن وابن كيسان واختار
الادام مخرا لادين ونسبته الى سبويه اكثر الاصوليين
والفقهاء وعليه شافعي واكثر الاشعية **والمقام الرابع**
ان الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان بنيان للبالفة
من رحم بعد جعله لازما بمنزلة الفصل الغريزي منقول
الى فعل من باب حسن وهذا مطرقة في باب المدح والذم
نقد عليه في المفتاح والفايق واطلاق احكام هذه الاله
عليه لا يجوز من قبيل اطلاق اسم السبب وهو كقيا
النفاسية على السبب هو الافعال التي هي غايات لها ثم
الرحمن ابلغ من الرحيم بزيادة بناءه مع اشتقاقهما من اصل
واحد وانما ادهما بالرفع فان قلت فحينئذ المناسبت تقدم
الرحيم اذا القياس يقتضي الترتيب قلت نعم ان تشتمل الرحمن

على معنى الرحمن لكن لما ناسب كرم اسم العلم من جهة
اختصاصه بالله تعالى بالاجماع ناسب ان يقدر به في الذكر
فهو من طريقة التيميم والتعجيل فانهم **والمقام الخامس**
للمجد معنيين لغوي هو الوصف بالجمل تقييما باناه فعل
اختار انعام او غيره وعرفي هو فعل يشعر بتعظيم المنعم
سبب كونه منها وكذا لشكر معينا لغوي هو فعل يشع
عن تعظيم المنعم بسبب انعامه وعرفي هو صرف العبد جميع ما نعم
الله عليه الى ما خلق لاجله وكسبه بين الحمد بين عدمه معا
وكذا بين اللغويين وبين الشكرين عدم مطلق وانعام
هو اللغوي وكذا بين العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر
العرفي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي افاقت النية
في شكر اللغوي بوصولها الى الشكر كما في الشكر العرفي
والا فها متحذان ولا يخفى ان النسبة الخامسة انما هي
جب لوجه لا الحمل بخلاف البدائي والمبني عند الاكثر
هو الوصف بالجمل تقييما وهو اعم مطلق من الحمد اللغوي
وكذا من شكر العرفي لكن جيب لوجه فقط ومن وجه
من الحمد العرفي وشكر اللغوي والثناء فعل يشعر بالتعظيم
قصدا وهو اعم مطلق من جميع نعم ان الحمد لما كان
من المنعم التي تنصبها العرب بافعال مفعول دائما قالوا
ان اصل النسب في صورة الفاعل في ما اذ يدرك
والنقد من حمد الله كذا في الكاف وقال ابو جيان تقديس

الحمد لله او حمدت الله وترجع الاول في الفاعل بقوله
اياك فبهد واياك فتعبد بعد قوله تعالى الحمد
بترك العطف فانه استيناب لبيان حمد العباد
فيقدر محمد لي مطابق المبين البيان واذا كان الامر
لكذلك في الفاعل الكتاب المجيد فكذلك في سائر الفروع
بناء على ما مر من ان كيفية العمل بجدي لا يتبدل متفاد
من ان في الكتاب الحكيم وترجع ايضا بانه في محمد من الدلالة
على حاله في هذه الاوقات واولاها ببيان ما هو واقع
فيها والابناء عن الاستمرار في الجملة مع كون الحكاية
ما ليس في حمدت ولا في الحمد ثم الفعل لان الحمد من الصفات
المنزلة منزلة افعالها لفظا وكتابة مدتها
نفي تكاد تستعمل معها فعدل من تنصب الى الرفع
ليدل على الاستمرار متبوعه فادخل عليه كالف واللام
للتعريف وهو هنا لا يتفاد عن المحققين بدلالة الحاء
في قيد اختصاص كل حمد بالله تعالى او لجنس وذلك
الاختصاص حينئذ ليس بدلالة لام تعريف في الحمد
كما قيل على بل بدلالة اللام الاختصاصية في الله
كانه قيل جنس الحمد مختص بالله فيلزم اختصاص
كل فرد لا للمفرد بل لعدم القصد الى حصة معينة
مع عدم القرينة على رادة البعض فان قلت فانظر
ان الحمد هنا بعناء المصدر في ما معنى بنو العباد

مع صدوره لله تعالى قلت معناه تعلقه به تعالى وتعلق
لا يستلزم القيام فلا غبار فيه وقيل الحمد مصدر المحمول
فالنبات له لله هو المحمودة اقول هذا مخالف لما اشتهر
من تقدير الفعل المعلوم ناصب له فان قيل قوله الحمد
اخبار بثبوت الحمد لله والاعخبار بثبوت شيء ليس
اجيب عنه بان الاخبار عن ثبوت جميع المحامد لله
عين الحمد كما ان قوله الله واحد عين التوحيد وقيل
بان اتصاله اخبار مستعمل في معنى الانشاء مجاز الالة
المخاطبة به هو الله تعالى ووجه الشيخ الدين البخاري
رسالة الوهاب الالهية في اللفظة اعطاء معنى بلا عوض
المؤمنين التعريف فيه للاستفراق لان المقرب عالم يكن
هناك مفهوم ولا يتنعى عنه بحمل تعريفه على الاستفراق
الحاصل من اتصف بالايان مذكرا كانا وفوتنا على سبيل
التقليب حيث اجري على الذكور والاثبات صفة مشتركة
المعنى بينهم على طريقة اجلها على ان يكون حاشية كما في قوله
وكانت من القاضية وذلك ههنا للتبني على كونهم
تبعاً للرجال واللام الجارية فيه صلة وانما قد مر وان
حقه التاخير عن المفصول بلا واسطة اهتماما لان مقصود
الحمد على كون المؤمنين الذين هم منكم مكرمين عند الله
تعالى على كون سبيل الصواب هو هو باو السمع ذكر المصنف
في الفقه الاكبر كلاما حاصله ان الايمان هو الاقرار والتصدق

بما جاء به

بما جاء به رسول الله من عند الله تعالى والاسلام هو تسليم
والا نقياد منهما متفيران بحسب المفهوم ومحمد ان بحسب
وهذا هو الصواب عند اكثر المتكلمين سبيل الصواب منسوب
بوهاب لا عتماده على كلام الموصول سبيل الطريق وكيفية
المطابق للواقع وانما لم يقلوا ان لئلا يظن انه كتاب وكذا
كل ما كان على فعال من الاجوف وضافة السبيل اية بيانية
والمراد به ملة الاسلام والمثابرة المصاحفة لاستقرار
السبيل بها كون كل منهما موصلا الى المقصود وذكر
الصواب بتجريد ومعنى صوابية ملة الاسلام موافقتها
وذلك لانها عبارة عن وضع التي بحمدى باعتبار اجتماع
الناس عليه وكل ما فيه مطابقة لما في نفوس الامم ثبوتها
فبينة هو ان سبيلنا صلبتي لكن هذا الوضع الا لاي
اما اعتقادات حقة واما اعمال صالحة وكصوابية
صفة الاولى حقيقة وانما يتصف الثانية بها باعتبار
دلائلها على لا ولي فكلها كانت الدلالة اوضح كما ان
بها اشهر كما في الافعال الصداقة ومعنى صفة الله تعالى
ملة الاسلام للمؤمنين بيانها اهم وارث وهو ايتها بارئ
مرسل وتزيل الكتاب فان قلت ان اتصاف فعل الفاعل
بالمبالغة اما بكثرة صدور عنه واما بكونه اقوى وحمل
من سائر افعاله فخاصة بالمبالغة ههنا قلت قول الوهاب
ليس بمبالغة الواهب بل هو اسم صيغ للنسبة بمعنى ذهاب

وتخصيص المؤمنين لانهم المستفدون بها ولئن سلمنا فوجه
 المبالغة استمرار هبة الله تلك وهو بمنزلة كثرة الصدور
 او كون هذه الهبة لهم منه الله الحمل من سائر افراد الهبة
 اما بيان استمرارها فلا بد بيان ملكة الاسلام مند بها النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يطرأ عليه في وقت ما اوقا كل مومن
 ما يحمله وينتشر الحال فيه بل طريق الحق متوقف بنور العلم
 في جميع الازمان للساكنين لها اما بيان كونها الحمل فاعلم
 أولا ان الحال الهبة اغناي تحقق باعتبار الحال في احد الاوصاف
 الثلاثة اثنان منها داخلان وجوهي وهو الاعطاء و
 عدتي وهو انتفاء القوض وواحد خارج لازم وهو
 المذهب ثم ان هبة الله لله للمؤمنين ملكة الاسلام الحمل
 باعتبار الحال كل منها اما باعتبار الحال الاعطاء فلا بد ان الله
 بعد ما بين لهم طريق الحق لم يكلمهم الى انفسهم كالكاثرين
 بل خلق فيهم داعية القبول والاهتداء فامنوا وبعثنا
 ادنوا ما جعل للشیطان سلطانا عليهم بل حافظهم عليه
 وثبتهم بالقول الثابت وظاهر ان اعطاء ملكة الاسلام
 وبيانها مع الهداية اليها والتثبت عليها الحمل منه بدورها
 واما باعتبار الحال انتفاء القوض فلا بد بيان الله طريق
 الحق لهم وهدايتهم اليها بحجبه فضله بلا شائبة نفع
 لفناء المطلق والاعراض لعدم وجوب شيء عليه ولا خفاء
 عليه في ان هذه الهبة الحمل من هبة المخلوقين لعدم خلوقها

عن نبوت

عن نبوت نفع وعرض من المدح والالفة ونحوها وان لم
 يشرط في المبالغة بهذا الاعتبار راحة الى تيرها المقترنة
 القائلين بوجوب الاصلح على الله واما باعتبار المذهب
 فلا بد ملكة الاسلام الحمل كل موهوب وكذا هبتها الحمل كل هبة
 فالمعنى الذي ذهب لكل مومن ملكة الاسلام التي هي من كل
 سعادة بحيث ينتفعون بها بغير فضل بلا شائبة عرض ونفع
 يعطى منهم اليه الله وفي هذا الوصف اغراض المؤمنين على طلب العلم
 ونشاطه في طلبه لاله الذي ذهب لهم اعتر كل موهوب فهو ذهب
 لكل مول ودخلوب وما كانت سعادة الدارين منوطا
 باعتبار ملكة الاسلام وكان اخذها من جهة النبي صلى الله عليه وسلم
 ووصوله اليها من جهة الله واصحابه رضي الله عنه صار
 مهلوق عليه اصاله وعليهم تبعا من روادف محمد الله
 فلا جرم اردف بها فقال وهي في اللفظ مشتركة
 بين الدعاء والاستيفار والرحمة ويتبين احداهما بالاضافة
 الى المؤمنين والملائكة والله كيب الفقهاء بصورة
 الواو ايدانا بانها مقلوبة منها وسلام اي سلامه
 جمع بينهما استئالا لقوله صلى الله عليه وسلم
سليما واما تخصيص مهلوق بالبيت وسلام بالحي
 فليس بشيء لان معناها لا يقتضي الاختصاص ومن
 المستفيض ان المؤمنين يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم
 وموحي وانهم يكونون على اهل القبور والافلاك والام

اللهم صل على محمد وعليك منته
 وودعه يا الله بحج تعظيم
 ابيه ونياسه وبنين اظهارة
 وودعوني اعلا وكم
 من ايقا انك ايله

ليست كالتى في الحمد بل هي للجنس حيث وجهه في ضمن
بعض الافراد اعني العهد الذهني لما لا يخفى على نبينا صل
بنى على فاعل من البناء بكون الباء وهو
الاخبار او بمعنى مفعول من مبنوع بفتح منه وكذا
وهي قار ترفع من الارض كذا في الصحاح ثم جعل اسم الكل
من اخبر عن الله بالوجه وسرف به على سائر الخلق محمد
عطف بيان لاصفة وهي في الاصل الذي سرف كثر خصاله
الحمدية ثم جعل علما لا فضل للرسول لكثرة خصاله المحمودة الزاج
الى المكلفين من الاشارة الى ترك مفعوله تنزيلا منزلة
اللائم او لقصد التعميم مع الاختصار عن الاذنب بكون
مصدر اذنب الرجل اى صار ذا ذنب ولا مع الاستفراق الحاث
المحضره المفرد على طلب الثواب وهو جزاء العبادة التى
ينتهى عن الاذنب بارتكاب المنهيات وبامر بطلب الثواب
بانتقال المأمور الذين هم من اصول سبيل الصواب ففي هذين
الوصفين دلالة على ان انتفاع المؤمنين بسبيل الصواب التى هي
هبة الله العظمى غايه بتوسط نبية وتبليغ اياها اليهم وعلى
الله قيل عادة الجار مع عدم الزوم في عطف المظهر على
مفعول المود على حقيقة واصل ان اهل سبيل اصيل ابدت
الهادية ثم تدرج الى الالف لان انتقالها هترة شايع
بجلاف انتقالها الفاء ولا يضاف الى من له سرف من فاعل
الفعلة اخرى كما كان سرفه او دينيا وقيا وضافته الى المقصود

الاصح انها من كلام العرب والمرد باله اهل بيته عليه السلام
لتبادره عند الاطلاق ويجوز ان يكون المراد به اتباعه
فذكر الاصحاب حينئذ تحفيص بعد تعميم في الصحاح الى الرجل
اهل وعياله واله ايضا اتباعه واصحابه واختار في معناه
عند جمهور اهل الحديث كل سلم رأى رسول وفي حجة افكته
هو لقي نبينا عليه السلام مؤمنا به ومات على الاسلام ولو تخلصت
وده في الاصح ثم ان الاصحاب جمع صوب يسكون الحاد كفتح وانفخ
وهو جمع صاحب كركب وراكب كذا في الصحاح خير الاصح
انه اسم تفضيل اصله اخير فاعل بالنقل والاستفناد وان لم
يعمل اخواته لكسرة استعواء وكذا نقضه شر وقد يكون
صفة مكبهة مخفف خير كهيمن وهتين الال وخير الاصحاب
ذكر الصفتين على غلط وذكر موصوفها فان قلت ان اللام
يجب لها اربعة لانها ان وجدت قرينة على رادة فمعنى
فهي العهد الخارجى والالف للاستفراق الا ان يتبع الحقيقة
الا ان يتبع فله عهد والى في قوله خير لال وخير الاصحاب
لا يمكن جعلها على واحد منها اما على الاول فلان المفهوم
الباقي ذكره هو له محمد واصحابه فلما اضيف اليه خير
لزم تحفيص مصلوقه وسلام ببعضه الى واصحابه عليه السلام
واما قولهم المعرفة اذا عرفت بعينها كانت على الاولى
فمفيد بعدم المانع وقد عرفت المانع ههنا واما على الله
فلان خير اسم تفضيل او صفة مكبهة كما مر لا سبيل ههنا

الى الثاني لانها مضافة الى ما علمها الذي هو الال والاصحاب
انما صلح صفة محمد المطلق الال والاصحاب فتعين الاول
وحينئذ اما ان يقصد به ههنا الزيادة على ما اضيف
هو اليه كما هو الاكثر في اسماؤه التفضيل والزيادة المطلق
الفرق المقتدة بكونها على المضاف اليه وحده لا سبيل الى واحد
منهما اما الاول فلان لام الاستفراق بمعنى كل لا فرد في
فيلزم اشتراك كل منهما اطلاق عليه اسم الال والاصحاب
فما لاصل الجمية ولا خفا في ان منهم الكاف والمناق
ولا الى الثاني ايضا لان المعنى حينئذ خير الناس من بين كل
ما اطلق عليه اسم الال والاصحاب ولا يخفى ركازة قواما
اللام في فلا لاصل لقولنا ال محمد خير حقيقة الال ^{طبيعة}
واقا على الرابع فلقصود عن افادة المقصود من هذه
الصفة وهو المصلحة لان المعنى حينئذ خير من غير معين
من جنس الال والاصحاب قلت ان اللام فيهما عوض
عن المضاف اليه على ما جف في الكونيين وبعض البصريين
وكثير من المناشرين اى خير الال انبياء واصحابهم ومع
ذلك يفيد الاستفراق وخير اسم تفضل قصد به الزيادة
على ما اضيف اليه ثم ان هذه الصفة حتى بها يفيد مع ال
مبنى عليه سلام واصحابه صريحا ومدح كناية بناء على ان
سرف الاسم وفضلهم على حسب شرف انبيائهم فظلم
وقيل للاحتراز عن الكافيين من اقربائه والمنافقين في

وقيل

وقيل للاحتراز عن من زال عنه اسم الال والاصحاب ^{اطلاقا} عليه
اقول في كل منهما نظرا ما اولا فلان كلا منهما مبنى على كون
اللام للعهد وقد عرفت ما فيه واقا ثانيا فلان ما عدا
المسلم ليس بداخل في قوله ال واصحابه حتى يوقى بفيد خبر
وذلك لان معنى الال كما قسا ما الال والاتباع وغير
المسلم ليس باهل للنبي عليه سلام ولا تابع له لقوله تعالى
خطا بالنفع عليه سلام في شان ابنه انه ليس من اهل
حيث لم يتبعه ومعنى الاصحاب وان اختلف فيه
لكن قيد السلام معتبر فيه بالاتفاق على انه حينئذ يلزم
الاشتراك بين الال المسلم وغيره في اصل الجمية لان خير
ههنا اسم تفضل لا يمكن حمله على كون صفة مكية و
اسم تفضل قصد به الزيادة المطلق على ما قرا ما بعد فان
العربية وهو علم يختص به عن الخلل في كلام العرب لفظا
او كناية وقد يسمى بالعلوم الادبية وتسموها الى اثني عشر
قسما بعضها اصول وهي اللفة والحرف والنحو والمعاني
والبيان والفروض والقافية وبعضها فروع وهي الخط
والانشاء وقصص الشعر والمحاضرات ومنها التواريخ والكر
ههنا بعضها وهي الاقام الستة الاولى والمحاضر
وسيلة وهي ما يتقرب به الى الغير الى العلوم جمع على
على الاصل والقواعد او المحكمات والادراك
الكلية الشرعية الشرح في اللفة الاظهار والبيان

سمى به الفلز والحديث بيانهما الاحكام ومعنى نسبة
العلوم اليه تعلقها به اما بالكشف او البيان او الاستنباط
او الموافقة والعلوم السرية هو كنهها والحدوث
والفقر والاصولان واحد وانما التحويلات انما
هي من الفناء من اصله لا يستعمل في الايجاب الا بعد كل فناء او فناء
وان في النفي فلا يحتاج اليه للاستفناء بعلوم منفي انتهى فلما
استعمل ههنا بدو كل فناء او تقدير اعلم انه مقتل ابقاء
واصله واحد فقلت وانما يخرج لان المواد المفروضة قد تقبيل
ههنا لتقل الحركة علمها كما في المصنوعة والمكسوة وهاتان
الفتتان لما يتتان في الصياح وغيره اركانها ركن مركبة
جانبه الاقوى واصطلاحا ما يقوم به مركبة فتناول
نقلها هي ان كانت بسيطة وجزئها ان كانت مركبة
وتتوقف حصول المقصود الذي هو مادة اقلين
العلوم السرية باسم على اجتماع العلوم السرية في ذلك
ولم يعتبر بواحد منها اعتبر مجموعها مركبا واسما وكلانها
جزءا خليا منه فاطلق عليه اسم الركن التصريف هو لغة
تحويل من التصرف بمعنى التحويل مطلقا للمبالغة والتكثير
ثم جعل على هذا الفن لما فيه من التعريفات الكبيرة
لان قلت العلمية منافية للادام قلت العلم بكثرة احكام
فسمي بجيب استماله مع اللاتم وهو المعنى به معها او الفناء
بها او الماؤن بواحد من اجزاء المثنى او المثنى بالجمع

وقسم

وقسم يجوز وهو ما كان في الاصل مصدرا وصفة
وقسم يتنوع وهو ما عداها وتنصيف من القسم الثاني
وقد يطلق في الاصلح ايضا على التحويل المخصوص
وهو ما اسما رايه بقوله لانه به صيراه والحاد به ههنا
المعنى العلمى لجعله سببا لذلك التحويل فلما منع
هذا العلم بكونه قما يتوقف عليه معلوم مركبة حقيقة
بيان خاصة المتعلقة بالفائزها بقوله لانه اى مكان
به اى سبب تنصيف متعلق بقوله يصير لقليل قدم
عليه المحصر وهو مدار هذا التقليل فان قلت ان ارادته
سبب تام لتلك الصيرورة فمنع لاحتياجها الى علم
الاشتقاق ايضا وهو فناء خارج عن التمهيد في الصريح
وان ارادته سبب الجملة فهم لكن احصية مع ما فيها
قلنا لا الاول وعدم علم الاشتقاق من تنصيف
لما كتب في كتبه ولم يفرض بالتدوين قوله من انفا
بيان لقوله القليل على طريقة التمثيل واراد بها المفردة
وهي المصادر جمع دلالة على كثرة الحاجة بكثرة المواد
وخصتها من بين القليل الصاير القام لها والجامد
المتباير مثنى ومجموعا ومصفى فمذلل مع عموم
يجب تنصيف الجميع لكفايتها في تقليل الحكم سابق
مع عدم تعلق غيره في هذا المختصر بيان تنصيف ما
عداها كثيرا كالماتر والمضارع وسمى الفاعل والمفعول

وغيرها فان قيل علم التعريف حركته بتلك الصيغة كمالا
من واضعها فكيف يكون سببا ما تقدمه قلت هذا بناء
على ما مر من ان ما بين تعريف تعريف الضمة مثل
الى ائمة بسبب الملكة الحاصلة بهذا الفن فقد مر في الف
ولم ان تقول توهمه لقليل مجاز مرسل ببقى بمعنى يعلم
كيفية صيرورة القليل فقولنا لانه بناء على ما حققت تفضل
سابقا على وجه تعين الاشياء الى التعريف التعريف بخامة
اذا التبتية للصيرورة المذكورة او لعلها فاضاه لهذا الفن
وجه تسمية بالتعريف ايضا لا يخفى وتحقيقه ان التعريف
بسببه يعلم تحويل الاصل الواحد من الالفاظ العربية
الى ائمة مختلفة بالهيئات كحصول معان مقصودة
لا تحصل الا بها وكل علم توقف عليه معرفة التحويل المنكسر
فهو احد اركان العلوم العربية الموقوفة عليها العلوم الشرعية
ثم ان تعريف المشهور علم باصول يعرف بها احكام ابينة
الكلم التي ليست باعرب ولا بناء والمراد بابنية الكلمة
هي الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموقوفة
عليها باعتبار كونها مادة للكلمة وبادواها على الفور
التي لحقها بحسب كل غرض والله الموفق الذي جعل
فعل عباده موافقا لما يحب ويرى والمراد اي يهدي
وينت على سبيل الصواب وهذه التسمية فائدة كخافي مر
على سبيلها ان اصل في التعريف الفعل وان اكثرها

فصل

المختص عنه خصة بالتقسيم اي الاقسام الالائية والاسم
وان اكتمل عليها ففان **الافعال** جمع فعل بكسر الفاء
وهو الكلمة مخصوصة بالذكور وما دخل عليها من التثنية
وانتفع الاستفاد مع عدم المفهوم فجلت الحقيقة الفعل
عنها معنى الجمعية واريد بها الحقيقة من حيث هي وانما ذكرها
بصفة الجمع مع ان المفرد اول علم باجريا على صفة الاجمال
ثم لتفصيل مع كونه على كلمة اخرى وذلك لانه لما عجزت
من حيث هي مع عدم تعددها في نفسها بصفة الجمع الدالة
على تعدد كانه بناء على انها منقصة الى اقسام كثيرة
ثم فصل تلك الاقسام وكيفية تقسيمها وعلى ذلك
الاقسام جزئيات بالندبة اليها الاجزاء بناء على ان الاجزاء
لا يجمع باعتبارها اللفظ الدال على التركيب منها على ضربين
اي كائنا علمها استعمالا لكل على ضربين بمعنى صدق عليها
وتحققة فيها ونحوه فيهما احدهما اصلي وفعل بغيره
عن الزيادة وثانيها فو زيادة او فعل استعمالا على
قال في معنى اللبيب المشهورة كواو التقاسم بمعنى او
استوفعية لكن الصواب انها معناها الاستعمال
فيتم في الدخول تحت ركنها ولو كانت او هي
الاصل في متقيم لكان استعمالها فيه انما استعمال
الواو والهمزة واما دعوى الاختصاص فستفاد من كون
في هذه البيان ثم ان التقسيم الدال على تقسيم

على حرفه الاصول على اولا الاول الثاني الاصل وهو
 المنقضى فالاصل في اللام فيه للعهد هذا النوع الذي
 جعل انفا قسما من الفعل الثلاثي ورباعي ايضا عليها
 ومنقسم اليهما انقسام الكل في جزئياته ومنقسمها
 لا لا تستغرق لا يتناهي على محلها او معنى او لقاها
 مع عدم مكانة في مقابلة معنى قولهم فيما ساق وما ساق
 فيه ضموران على انه ذكر في كملوع وغيره ان اصل التراج
 في اللام العهد الحارقي ثم الاستغراق وانما الحضر الاصل
 فيهما لانه اما ان يكون حرفه ثالثة وهذا لا اول اربعة
 وهو الثاني ولم يكن منه الخماسي ولا الثاني في حافظة
 على الاعتدال لان الخماسي يؤدي الى التثقل في الفعل الثقيل
 لدلالته على الحدث والزمان مطابقة وعلى الفاعل انزيا
 بخلاف الاسم يعلته وحكما وان كثنائي الى كضعف عن
 قبول ما يتصل قبله من كتحقيق والاحكام على تقدير
 الصالح للبناء لانه لا بد لنا من حرف يبداء به ومن
 يوقف عليه ومن اخر يتوسط بينهما كراهة ان يولي
 بين ما يجب تحريك وبين ما يجب كونه واعلم ان
 الاصل ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظا او تصديرا
 والزائد ما سقط في بعضها ثم انهم بعد ما عرف
 الزائد من الاصل بذلك وضعوا التعليم متعلقين

ميزانا وهو لفظ فعل ليس فيه الاصل بانفا ومكين
 واللام وعن الزائد بلفظه الاصلية لا حاق او
 التضعيف فيما تقدمت به على فرض ما وانا انما
 بناء الافعال بناء ثانيا فيقال تعليمهم اذا وزنا لفظا
 بفعلها فان في مقابلة ثالثة وعينه ولانه فهو اصل ما
 فهو زائد ولما كان اسم الثلاثي وكرباقي اكثر ووزنا
 في الاربعة من اسم الاصل وذو كزيادة خصرها بالغير
 فقال فالثاني اللام فيه للعهد ايضا اي هذا النوع الذي
 جعل قسما من الاصل ما اي اهل كان ما فيه مشتملا على اللام
 احرف الثمانية الكل على اجزائه حتى تركبه منها ووزنا
 فيه فان قلت تصريف الاصل على هذا غير جامع اورد صدق على
 واجمع واجب في التوفيق اذا التفرغ بالانتم والاختص
 وان جوامع المتقدمة لكون ما رضى به المناظرين
 قلت هذا ليس بتعريف على الحقيقة بل من قبيل المسماة
 والواقعة فيها بينهم في مقام التعريف فانهم يدعون
 عند تعسف فهمه للبند ما يقترب الى فهمه مما يمكن
 استنباطه بتصريف عنه بسهولة من غير مبالاة بعدم
 الجمع والممنوع لانه ليس بتعريف حقيقة ومن هذا القبيل
 التعريفات المشتملة على الغلبة فلما كان تعريف ثلثي
 الجمع وهو ما كان حروفه الاصول ثلثة محسرة انهم
 لا يتخذ الاصل من الزائد غير الاصل الى ان

وهو نوع الثلاثي ستة ابواب اي تنقسم اليها العلم ان
 اصله بوب فاعل بالقلب وهو في اللفظة هو وفي الاصطلاح
 العام عبارة عن طائفة متناسبة من المسائل اعتمدت
 نوعا وفي عرف اصل تصنيف في هذه المقام عبارة عن طائفة
 من كلامي افعال ثلاثية متناسبة في الوردية المخصوص
 فانهم تشبهوا افراد الفعل الثلاثي فوجدوا الماض من بينها
 مع مضارعه على ستة الخاء بحسب هئية عينها فوضعا بازاء
 كل منها بكل وزن من حيث هو مجموع بابا بذلك على عبارة
 حيثية الاجتماع فيه انهم لا يقولون العلية الفلانية باب
 فلاني بل يقولون من ابواب الفلاني اذا تقرر هذا
 فله ان تقيم نوع الثلاثي الى هذه ستة الابواب
 مسماحة والتحقيق تقيم مجموع افرادها من حيث هو مجموع
 ايها انما اسم لكل الى اجزاء وانما اخصفها لان ثمانية
 ثلثة ابنيه بحسب مرات عينه لان الحرف الاول منه لا يكثر
 كالتاليف ثمانية الابتداء به بل يتحرك بالفتحة لا شتال
 اختيها فيه واقا الجهرل وهو شهد ففرعان والحرف الاخير
 ايضا لا يكون الا مفتوحا مع هذه الاعتداد باحوال الالف
 في الابنية والحرف الثاني لا يكون الا متحركا كذلك في فهم
 المنوع المتداول بالفتحة فانما من غير غير متحركا وتلك الستة
 اختلاف الابنية وتلك الستة من التقاد والفتحة في
 الحرف ومن وفيها نظر ومرواة ثلثة فان كانت فتحة فعين

مضارعه مضومة او مكسورة او مفتوحة وان كانت تسوق
 فعينه مفتومة او مكسورة ولم يجرى مضومة للثقل وان كانت
 ضمة فعينه مضومة فقط كباب الارز ذهب جهور كسريين
 الى ان اول الفعل المنفرد من وول وثانية ادلى اتمه وولي كفضل
 وقال الكوفيين فوعل من وول قلبت الهمزة موضع الفاء و
 تفرقت الفعل لتفصيل واستعمال عين ويجرى على اوائل واول
 بالقلب وثانية على اول كفضل ففعل بفتح السين في الماضي
 وضمها في التماسي المضارع فان مقبور من الاضداد
 كما يخلق على الماضي يخلق على بقاء كضم ينصرف وقد
 يقعد اعلم ان فعل يفعل ههنا علم الجنس ما يوزن بهما
 كما ساء على فصل اللباب وبسيف وطرر وما يوزن
 بهما ما عا ثلثهما هيئة وتثنا وتثا في الاصول وتثنا
 عن الداخل وتثبت مما سبق ان ابواب ههنا عبارة عن
 نحو نفس الافراد المذكورة لاجنبها من حيث هو ولا عن كل
 منها بدليل ان لا يقال ضم ينصرف باب اول كما يقال ضم ينصرف
 فعل يفعل بل يقال من ابواب الاول فالبا بالاول مجموع اثنان
 جنس هو الفعلان الما ثلثة للفظي فعل يفعل بفتح السين وتثنا
 وتثا في الاصول وتثنا عن كذا من ففعلهم كباب
 الاول مسماحة ولذا الكلام في كقولهم ان من خلق كباب
 اول ان باب المغالبة وهي ما يذكر بعد المفاعلة لبيان
 عملية احد المشركين في كفعل بضم السين نحو كذا في كرمه

اكرمه الا المقتل الفاء مطلق ومقتل الدين واللام اذا
 كانتا باووين والباب الثاني فعل يفعل بفعله اي القيس
 وكسرهما في كفاية نضرب به ربحا ويجلسوا بباب الثالث
فعل يفعل بفعله في الماضي وكفاية نضرب به ربحا وبراو يبراه
 وكتاب الرابع فعل يفعل بكسرها في الماضي ونضربها في التاني
 كعله يعله ونرج يفرج وكتاب الخامس فعل يفعل بضمها في التاني
 وكفاية نضرب بكسرها ولم يجيء متعدي من هذا الباب لانه
 للصفات اللازمة وافسان الباب ولذا اختبر الماضي المضارع
 فيه حركة لا تحصل الا بتلازم الضمة رعاية للتناهي من الازدواج
 ومعاينها **واما رجبك الدرفشاذ** وباب ستة فجميع
 ان كسرها بياض **كروا** ولا للتقليل تعين وكتاب
 سادس فعل يفعل بكسرها في الماضي وكفاية نضرب
 يرضه ووشق يثق وهذا كتاب شاذ بالنسبة الى الازدواج
 والكسرة في المعتل قل في جميعه ولذا جعل في الحركة
 الاخيرة من الجميع ثم ان من خواص ما تقع عين ما ينكنا
 هذه كالباب انه يجيء ملغاني كثيرة لا تضبط فعلا يوجد
 فعل غير له معللا منه **نضرب به ربحا** ففعله هذا الينا
 ومن خواص ما نكس عليه ان الفعل لا يخلو واخذوا بها
 اثني عشر مائة في جميع ولا يجيء الالوان وكسرها والحق الا
 منه الاربعة افعال جاءت بالكسرة ايضا وهما اي فعل بان ضما
 اي منقطة وتميزا من بين الافعال لان تخصيص شيء

بشي في قول تخزلاضر وانضاده فيه فاستعمل فيه مجازا
 مشهورا او بطريق التخصيص فالكباو في قوله بالكتاب الثالث
 سببه واخلة على التخصيص وهذا لاكثر استعمالا
 وبهذا الشفع ما قيل ان هذا شرط عام كذا ياجا من كتاب
 الثالث فلما وجه لتخصيص المختص به بالذكر ثم ان معنى
 اختصاص كل فعل بالكتاب الثالث اختصاصه بوزن وايد
 اعف فعل يفعل فالتشاكل لا يكون ذلك المختص به الا عينه
 او بغيره منع الملقا من مروف الحلق فمروا اي الا
 خلق الدين وكلام وانما عطف هذا ليقاوم ثقل
 مروف خلق خفة فتحة الدين فيقتل الباب ولم يقتلنا
 لسكنها وانما في المضارع والاسكن كالمقدم لا يقاوم
 خفة الفتحة ولا يسهل المنقوض بثل دخل بدخل لان ذلك شرط
 ووجه الشرط لا يستلزم وجوه الشرط ولما انتصر
 ان يقال ان ابى يابى من الباب الثالث مع عدم شرط المذكور
 فيه اجاب بقوله الا ابى ثابى هو شاذ مخالف للقياس
 فلا يقتد به فان قيل كيف يكون شاذ او هو وارفع
 الاول اسم قال الله تعالى يا ابا له الان يسمونك قلنا انهم
 اتوا على ثلثة اسم قسم قسم مخالف للقياس دون الرفع
 وقسم بالعكس وهما مقبولان وقسم مخالف لهما و
 وهو كما في قول الام ابى يابى وهو من مروف او ان قلت
 به فليس هو من مروف بل هو من مروف او ان قلت

والمريد فيه مطلقا كما كثيرا من ان المكان
بناء على التلاني الصيغتين شرط في الاشتقاق فالأول
ان يجعل فيهما حتى اصلا واحدا على ان يسمي
تصانيفه القياسية الغير ان اشتقاقية فلا يخلو من ان يكون
يتميز وهو مصدر على انه ميم زائدة قتل ان يميز
وهو مصدر ليس ذا اوله ميم زائدة قتل كوت اعلم
ان كلام المصنف صريح في ان المصدر صريح به بوجوبه والركن
وكلامه من كلام بعض النقاد انه اسم مصدر وهو ان
بتحريكهم المصدر بانه الحدث الجاري على فعله فتحريك
الجريان ههنا بذكره بعد فعله تأكيد له وبيان ان
او بعده والحق بغيره من ذلك فان كان الاسم
غير متعلق بهر سما في اي ان كان ثلثا يفتقر الى بيان
المراد به الى سما في ههنا ليس معناه اللقوة بل
على ما جعلوه قياسية ايضا لا تشابه الى التماثل اجبا
نوعه نشط بل معناه الاصل في وهو ما ذكره بقر
وتعني بما ان ثمره على ان الميزان بالسما في اي يكون
المصدر سما في اني بعبارة تساوي انما ان يكون
ان يميز بغيره تعدية به كل مصدر وكل بناء من
اينة المصدر على ما جاء من العرب من افعال ذلك بناء
نحو ما من استواء من الميم في حذو ذلك بناء
فمن يميز على ما سمع من العرب من ثمره على ذلك

ان يميز فلا يقاس عليه اي على ما جاء وصف على قوله بغيره
زائدة في كنهه وتفسيره بجمع ما علم شيئا فان قيل فعل
من يميز قوله يقاس عليه من ثمة التفسير فيلزم من
تعدي قوله هو سما في بقوله لانه لا يقاس مصدره اشتقاق
اي بشوثة المصادر على المطلق اذ الدليل على كون
جزء من المصدر قلت هو اسم الذي استقرضه الميم
ما هو فعل القياس اعني اجابات حكم العمل بغيره
في علمته والذين نفى في كذا يلزم هو دليل كذا في العلم
اعني مسارات الفهم الاصل في علمته حكمه وهذا سبب
الاجابات المذكورة ولا شك ان اشتقاقه سبب
دليلا على ان اشتقاقه مستحب ويمكن ان يجعل تفسيرها
المصدر بغيره حتى سما فيا بمعنى الميم وبيان لانه
ما تعديله الميم يحوز يكون من قيل لا تشبه على ثبوت
ان الميم يتحقق لانه المساوي فانهم اعلم ان اينة
مصدر بغيره كذا لا تشبه بغيره انما الغالب في قول
اللازم بفتح الهمزة فتح على ريم في ام قد ينوب
على ضرب وفي مضارع فتكتب على كتابة وكذا في ما يشابهها
فومعنا الروا بعبارة وفي ايضادها فتكتب بكتابة
وفي الا مضطرب فتوفق على حقاؤه وفي الا وفي
نحوه على ما كان في الا بعبارة في فعل عالم
مصدره على ما جاء في قوله لا تشبه بغيره

اقول ليست شجرة ما وجد عندهم المسجد من شراذم كان
 معاته لم يرد به موضع وتبين الفصل بل المكان الخفي
 تان في شرح الكافية هو اسم للبيت الخفي المباد
 مسجد فيه اول مسجد قال سجد واما موضع المسجد
 فبالفتح لا غير انتهى واشرق والمناسك والنجدة
 والمسكن والمبني والمفتي والسقف والمكس والشرق
 والمنطقة الكل من يفعل بهم والجمع والمجرة من يفعل
 بالفتح بكسر الهمزة في جميع وان كانه في الفتح وروي
 الفتح في بعض ايضا واخرى الكل وان لم يجمع تباركا
 على جميع فكيف ابره اما جعل الخبز من هذا القبيل
 اقول الخبز قد يراد به ثقب الانف قال في الصحاح الخبز
 ثقب الانف وكذا في القاموس وقد يراد به موضع الخبز
 فاجعله من هذا القبيل هو الذي ادقني كما ثبت عليه
 لكن كمال في اختيار الصحاح وكنز وبيت بالانف تقول
 منك خبز غير بالكسر غير ويخرب ثمة وان كان الظاهر
 مسورا فانه فاما مسجد انتهى على ذلك مفعول في الجاه
 واليه وسكونه انما ساد اناء والله المخرج والمخير
 فانها مسجد وتبين بفعل يمسى يرد وتبينه بكر
 العين وانما في الخبز هو طيب السمح كما في الجاه
 كالماء والسمك والسمك مسداه والسمك والسمك والسمك
 والمكان منه بسيرة يرد فعله هذا اذ هو في المسام

المصدر انتهى وكذا في المكان في الفصل السبع والجم
 واقرا كان او ياءا الا ان اربابا يجمع المصدر انتهى
 عونه من فعل السيل ايضا كما في شجرة كالمقرب
 والسمك والمهيش والسمك والمهيش والمهيش
 به فساد الهمزة وانما يردنه كما في راجع والبيع والمهيش
 بالهمزة بل انه شاذ وكذا في قياس في الجميع كذا في قوله
 في مربي الغريبة لا الاصل كذا فلا يسمى شاذ
 وانما ارشاد جاء على الاصل باللسان لا يجوز غير
 الكسر قول الاصل متعينة كسر واخر والبيع
 والجمع يردنه الفتح فيه وكفرية بفتح في البيت
 مع فزعه كسرت بفتح مع مخير واصله في بعض
 اشارة اصالة في بعض الاخر اذ ثبت فيه الاصل في
 واما اصل انا فخرية تفتح في ثمة الاصل مع الفتح
 في جميع مرسلا فلما وجد الكسر هنا بدله روي به
 كسرة طين الاصل في شاذية تله بان لا يرد غير
 الكسر في هذا اختلاف ذلك كقائل فخرية سجد
 بفتح كسر ياء مهلا مع شاذ مع شيوخ كسرة
 فانهم راى اختلاف صحيحا كان او عدل انما
 غير كما كذا في المضرب واسم من الصحيح او مثل
 واعتل انما واياها او الوارث الثابت والله
 مستقبلة فاعلم ان رايه مكان السكون واما في كذا

الفاصل راجع الرجل

محمدا كان او غير واريا اياها افا المصدر والزمان
والمكان منه على فعل بضم ايم ركس بين من جميع
الابواب افا من يفعل زيا فو او الفم فلما استوانا
بكر فلما تتوالى التسل وفي التسل افاد الواو
انفرا مضافا مضافا محذوف واو في مستقبل
او غير واما البيان فطلقا فاعيد صرح به في الفرج
وكذا الواو في الثابت واو في مستقبل فو وبل يبل
صرح به في مصدر افا المصدر متى والزمان والمكان فعل
بكر من جميع الابواب مثلا يطلع في الفم انه فو
كجوب جذبه في التسل فو فعل ولان التسل
مع الواو اطف من الفم فو هذا هو القياس وزوا
المصدر منه فو اذ افع افع او ضمها فو مستر في
السيه وضمها وضم من فو ففتح الضار على اسمها
افه كذا في اعتبار واللفيف افعه فانما
سواء كان مهور الفاء او غير وقبحه ما وى الابل
وسرهم الهمزة في اذ واخفوت فاختل لانه ران كان
ناقصا باعتبار اخر ككته معتل اذ بتا زنه والاول
لكونه سبق الحق بلا اعتبار في الامكام البنائية هذا
على اعتبار المعنى من المفهوم الظاهر من كلامهم
في كصاح حيث قال في فاء فاء فاء فاء فاء فاء
معتل الاخر فاعمل منه منسوب ذهب الواو من يفعل

او ثبت التمن ان المصدر متى من الموقوف على فعل كذا
لكذا بيان والمكان منه وحي افا فعل متنازعا وجبت
في تصانيف بعض المتأخرين انه كالتا فو بقرن اعتبارهم
بلام الفعل اشار بهذا الحكم وانما حكم طوي مثل حكم
بمك يركب الثاني واعداد ايد التا فو يقتضي حمل عليه
اقول اولا الحكم اني نحن بصدر بيانه حكم البناء
ولا اعتبار فيه بجان اللام وانما الاعتبار بها في حكم
مخبر الكونه بما لا خلاف في اذ جعل طوي مثل ركي
ولما ينافا اذ الذي ذكره المحذوف او الصنفية في من
البدل ليس بغير حقيقة كما ذكره الرواية في من
وجوهه وجوب الحكم وانما هو ابداء المناسبة بذكر
وتمايل بعض سراج وهذا قول اسئلة زاذم وكل
ابواب افا قياس المصدر متى من كزبان وانما كان
من كمثل في افعه فو على وزنه فعل بكسر
ووهو معتل كذا في الواو المحذوف واو في مستقبل
وذلك في المكان من كمال الواو فو فو فعل
الكسر من غير انا فو وفعل بافتي وخير ان
بغيرها هذا ان كان الفعل انا واما ان كان فعل
زائد على مثلا في افعه فو انما في الفم فو فو
ويقال به في الاصطلاح فو الفارض ويقال
الاول في اعتبار افعه فو بكذا مفعليه انما هو باعتبار

حروفه والمراد ههنا الحرف الذي يشتمل على حرفين
 ومن يات في الحذف ان كان كقول كثير من كذا في حروفنا
 فالمصدر المسمى والزيادة والمكان قوله والمفعول المستعمل
 من كتاب يبي على وزن مضارع مجهول ذلك الكتاب رتا
 ولتقف على وزن مضارع دلالة استتباعه بالاضافة
 الى ذلك الباب على اقسامها من اختيار في الحروف المضافة
 فيه حتى كانت تسمى بالتقف بينهما وبين من يات في
 الاسماء استثناء قوله الا انك تبدل او في مال
 تبدل الى حرف المضارعة بالميم الحروف ستة قوله تبدل
 قبل الزيادة والمكان والمفعول على المصدر اذا تبدل
 المذكر في صيغة مؤنثه واثباته في المصدر والزمان
 والمكان من الزيادة لان فتحها يلدس بحرف هاء في خبر
 من اخرج فعمل عليه فمضارع مجهول ومندخرج اضرب الباب
 على ويره وارده واثباته اليه ينزل لكونه الفاعل لنفسه
 الكسر ولان الزيادة والمكان مشابهة بالمفعول بها
 مستقبل المشتق هو منه والفاعل منه اي اسم الفاعل من
 الزائد على التلق بلسانين مع ضم الميم اما ضم الميم
 في امرها ما ليس اليه تبعاً مستقبل في الاشارة الى
 في ما عداه وذكر الفاعل المستعمل ايضاً واما المادني
 وهو كل مشتق من مضارع تبدل زمانه فلا يخلو
 من ان يكون الفعل الذي هو المبتدأ في الجملة

لكن

لكن تأ الى حينه كقول من يات في ما هو من تبدل
 ان حاء واثباته من عتبه في مقام اختياره بالفضل
 ينزل على انه من تبدل الافعال مفعولاً ذلك اذا كانت
 بينا للفاعل او مجهولاً وذلك اذا كان بينا للمفعول
 العلم ان المصدر والمجهول وكذا انما يات في الخبر
 في حقيقة هو الفاعل وتسمية الفعل بها بزيادة لان
 للفاعل ومفعوله او مفعولاً ان كان مفعولاً فالحرف
 الاخير منه ياتي لفوت موجب الاخرى وهو مشابهة
 التامة بالاسم كقولنا مشابهة بمفعول مشابهة بنى على حرف
 وبنى على كفتح لفظاً او تقدير من بين الحروف
 مع مسكونه الذي هو اصل في البناء وفي الواحد
 من الفاعل والناحية ومفعول لفظاً او تقدير في الجمع المذكر
 الفاعل الواحد والناحية في المذكر والمؤنث
 والتكلم انما تنو الى الحركات فيما هو طائفة الوم في يوم
 من جميع الاربعة قيد الجميع والحرف الاول منه مستعمل
 من جميع الاربعة للحقة الا من الاربعة مستعمل
 التي في محل اولها هترة مرفوعة ساكنة فيها وانما حيث
 هترة الوصل لانه يجوز فيها وصلها بابتداء او بياها
 الاربعة القطع وفي آخره وقوماً من هترة الاربعة
 عند مواضعها اي علم ان ما عداها هترة قطع فقال هترة
 الاربعة ابن اعلم انها تكون في الاربعة

في تحريك الساكن كونه بعد حركات العزيم لعدم دخول
 على الافعال وبعض الاسماء الا ما اتصل بلام التثنية
 ايمر فانها اي هيئتها مفتوحة في الابداء لثبوت اسمها
 واما تعليق بان هيئتها ايمر للقطع لانه جمع عين ثم جعلت
 للوصل تحفيظاً لثبوت اسمها لكان صاجد المخرج فانما يقع
 على نهج الكوفيين على ما عرفت انما والاما يكون في ولا يبره
 بفعل يضم العين فانها مفتوحة في الابداء يتعالمين وفي
 التثنية وكذلك مضارعهم في الماضي المجهول من الخماسي
 وكسري ما ذكرنا ولما يبره فيما سبق صيغة معلومة ثالثة
 اذ اذ ان يبره صيغة مجهولة تقار وان كان الفعل الماضي
 مجهولاً فالجرف لا خير منه يكون مثل ما كان في المجهول وحرف
 الذي قبله لا خير منه يكون سائر على حاله في
 وجد فيه ساكن كما في ما عدل مثلاً في فهو باق على حاله ما بقي
 مضوم وذلك لانه لما احتاجوا الى تمييز صيغة المجهول عن
 غيره الى وزنه لا يوجد في السماء مخافة الاحتاق بها في اول
 الالفلة وانما اختاروا السلول وتمم بكنى مع ان الفرض
 المنصور حاصل بكنى ايضا لان فيه ضرب الخفة بعد كسقل
 فلا علة في ثلثي ثم جعل غير عليه واما المضارع فهو
 الفعل الذي في محل اوله حرف من حروف ايتيم بشرط
 ان يكون ذلك حرف زائد على الماضي اي على ما هو ثابتا
 الى ايتيم فلا يبره تنقضي بنحو كسرم لان همزة وان كانت

زائدة

زائدة على الماضي الثلاثي لكنها ليست بزايدة على ما فيه لانه كسرم
 ليس بياضي كسرم فانهم وانما زادوا في المضارع قربا بينه
 وبين الماضي مع عدم امكانه بانفسه ان تقدم الماضي بالزائد
 عليه احد الاصل الذي هو عدم الزيادة تنقيته الزيادة له
 وعرف المضارعة مفتوحة في المصروف الخفة من جميع الابداء
 الا عن الرباعي اي رباعي كان مجزأة فانه مفهوم فيه دفعا ليس
 مضارع الافعال مجزأة في غضايب فعمل عليه كبقوا اطلوا
 واختص ضمهم بالقلبة واقله هريق فاصله يريق وما قبل لام
 الفعل مضارع مذكور انما اقتديا في الرباعي والخماسي
 والسادسي الا يتفعل ويتفعل ويتفعل وبقا فانه مفتوح
 يبره وفي المجهول حرف المضارعة مضوم واسكن ساكن على ما
 وما بقي اي ما عدل في ذكرت حاله في المجهول والمجهول مفتوح
 كله ما عدل لام الفعل فانها مرفوعة اي عبرة بالضم في المصروف
 والمجهول من جميع الابداء اقلها مرفوعة فلان المضارع
 ما حابه الاسم مقابلة تامة اخذ منه الاعراب واما اعزها
 بالضم فلا تنفصا العاقل اعني وقوه موقع الاسم اياه تالم
 يكون حرف ناصب نصبها والحرف الناصبة له اربعة ان لين
 وكى واذه قوه او جازم يجرها عطف على قوه حرف لا على ما
 وذلك لان الجازم اما حرف وهو مختم لم وما ولا لم
 ولا انتهى وان واسم وهو اسما والمنقوص منه اقول المنقوص
 ههنا بيان ما عليه كل من الحروف الموصولة في الفعل المضارع

في الحركات والكتابات انها هي عارضة لتلك الحروف
 واقابها بها حيث كونها في لام عربية فاستطاعت ان تنكس
 ان ما عليه لام بتلك الحثية غير محصر فيما ذكره بل هي
 اما مرفوعة بالضم واما منقوصة او مضمومة او مكسورة
 او ساكنة عند حقوق الضمائر ونون في التاكيد ثمانية ساق
 كلام لبيان صفة المضارع بدون اعتبار لحوق اللواحق
 فان قيل ان معنى قوله مرفوعة بالضم او بالنون التي هي
 ينهها فحصل كتحقق حال اللام عند حقوق الضمائر ايضا
 تلك الرفع بالنون ليس من الهيئة التي قصد بيانها هنا
 وهي ما يفرض الحرف نفسه حقيقة بل هو حالة حكمية للام
 عربية خارجة عن المقصود الذي هو بيان معنى تفرع
 محال عند حقوق نون التاكيد ونون الجمع المؤنث باق
 بعد نيلنا قل واقبالا ام اردية فاعدا امر الخا فاعلم بقرينة
 ذكرهم بعد وبقرينة قوله على لفظ المضارع الا انهما في بيان
 وانتهى مطلقا اقول لفظا لا رسميا في معنيين احدهما
 ان صيغة يطلب بها الفعل في الفاعل مطلقا وهو المسمى
 في عرف اهل العربية وكذا في عرف الاصوليين بالانزيم
 في قيدا لا شغلا وثانيهما انه طلب الفعل بقول على بيل
 وهو مكسورة في عرف البيانين وكذا الذي يستعمل في صيغة
 يطلب بها تركب الفعل مطلقا او كف النفس عنه على احد
 المنهيين في نون القدم مقدرا وفي طلب تركب او الكف

جزو
 بيان

على بيل ان يقرأ

على بيل ان يقرأ فانها يكونان على لفظ المضارع
 الا انهما مجزوءان لا قسما ولا ملام الامر ولا كنهه بل
 الجزم كذلك وعلامة الجزم فيهما سقوط نون التنوين
 ونون الجمع المذكور ونون واحدة المخالفة لان نون كسرات
 عددا للرفع بمنزلة الضمة في الواحد وفي البواقي يكون
 لام الفعل قوله الصيغة صفة لام فاستعملنا على كنهه
 وصادق في بعض نسخ من تذكيرها بين صفتين فحصل
 على تصحيحا واولا باللام بالحرف لا على توصيفه للفعل
 المضاف والمفعول سوى نون الجمع المؤنث استثناء
 منقطع لعدم دخولها فيما سبق فان نونها ثابتة في الجزم
 وغير لانها ضمير لاحرف العرب كانهما واصر الحاضر
 ويسمى الامة بالصيغة لان حصولها بالصيغة المحصورة
 دون كلام المفعول قيد به لانه جزمه على لفظ المضارع
 بما به عليه انقضاء ذلك لانه الامر بالصيغة تحقيق الفعل
 المخاطب والمخاطبة في المحرول ليس بقا على بل الفاعل محذوف
 فلا بد من استعمال اللام في تحذف عنه عند اخذ
 المضارع حرفا مضارعة ليفرق من المضارع وتدخل عليه
 همزة الوصل ان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا لم يكن
 الا مبتدأ وعنت انتم لانها تون وبالابتداء اخرى
 وان كان متحركا تحذف منه حرف المضارعة بلا زيادة هرة
 فلو انهم على تقديرين وانما خضع اصر الحاضر

بالصفة المختصة وما حواه بالدم لانه أكثر استحوال فكان تخفيف
به اولى فان قلت اذا كان الحامض جماعة بعضهم حاضرا خاطب
وبعضهم غائب فماذا يصنع قلت القياس تغليب الحاضرين
فيقال ان هذا وافقوا او يفرقون على قوله ادخل الالام في
المضارع الخاطب ليفيد ابتداء الخطاب واللام انية مع انفسهم
على نية بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا قيل ومنه في قوله
منى صلى الله عليه وسلم فلتفرجوا بالتاء وهو ان الحاضرين
على الوقوف بخلافه من اخر او النونات ابا نادر ثلاثة
الاصلي في الفعل وهم نال يشبه الالام فلم يوجب واقا لوقف
فلان الحركات والنونات علاقة الاعراب فتنا في البناء
ولذلك لم يحدف فون جماعة المؤنن وهذا عند البصريين واما عند
الكوفيين فهو مصرع مجزوم لان اصل الفعل لتفعل ومنه
تفرجوا بلام فلتفرجوا بالتاء فحدفت الالام بسرة ان حال
لم يحدف من المضارعة خوف المبتس بالمضارع واجوب بان ذلك
ممنوع عند البصريين بل اصل صيغة مختصة بالخطاب ما موقوفة
من مخاطبة مضارع بدونه الالام واقا قلادة لانه ليس
بشيء على ان اصل الفعل لتفعل بل على انه عليه السلام ميقوف
الى الحاضرين اذا لم يجمع بين الالام وابتداء وهو في ذلك
وغيره فذلك الاصل فلا شك والمبتدئ على المؤنن بالجرم
في اللفظ حيث حدف فيه ما حدف في المجزوم من الحركات
ونونات واما الفوق حلي واما اسم الفاعل الى ان فعل

نافذ الالام اليه لاقية لا الصيغة الالام على اعل كانه
ابن الخاطب لانه يشرقا يطلق على غير تلك الصيغة كما يخرج
والمتخرج وغيرهما فان قلت قد يطلق اسم الفاعل على
خو المتأثر واجاهل مع ان المعنى اللغوي الذي ذكرته غير
متحققة فيه قلت نعم لكن المعنى اللغوي متحقق في الغالب
فينظر في عين الفعل والفعل الماضي فيه لان الالام اسم
الفاعل عند المشتق من الماضي وقد صح في باب
وتما عند غيرهم فهو مشتق من المضارع لموازاة اياه
في الحركات والسكنات وكما ان المعنى نقل الى الماضي
اصلا بالنسبة الى المضارع وان التصريف اقل فان كان
مفتوحا التذكير باعتبار تاويل العين بحرف فوزة ناصر واللام
فناصر موزون والوزن فاعل وهذا الوزن قياسي وطاعة
سماحي وان كان مضموما فوزة وزن عظيم ونهضة بفتح الفاء
وكسرا خاء او سكونها وان كان مكسورا فوزة من كسرها
وزن عالم ومن اللازم يأتي على اربعة اوزان وزن
يهم ووزن زمن بفتح الزاء وكسريهم ووزن احمز
لمذكر وكالم يكن ثانيا احمز وجمعها كما هو في ياء
الاوزان قرض لثانيتها وجمعها وتثنيها استطراد
وكذا في عطشان فقال وحمزاى ويقال حمز اللؤنت
اي لؤنت احمز اصل حمزى بالف الثانية كهمز تيد قبلها
الف امثا توتقا فالتقى الفان ولم يكن ايضا حيزا لاول

لقد امدح في كنه الثانية فصارت ههنا كذا في شع الهادي
 وجمعها جهر بضم الحاء وسكون وجمع اخر على حمران ايضا
 وتثنية حمراء حمراوات وهذا كوز من مختص باب فقل
 بكسر العين وهي حمق واحرق وادم وارعن واسم وعجف
 وزاد الاصعي الا بعم ويجوز ان يكون ايضا في فعلته ووزنه
 عطش للمذكور يقال عطش على الموت بفتح العين وسكون
 اوقاد وبالقصر وجمعها عطا عن بكسر العين وتثنية عطشي
 عطشيان ويجمع مفعي الجمع وكسرة ضدها من جميع
 الابداب على هذا كوزن اعلم ان ما ذكره المصنف من اوزان
 اسم الفاعل من كل باب انما هو الغالب والا فقد جاء من
 مفتوح العين نحو قدير وصبور وملك واغيب ونظم
 العين نحو حسن وطلب وملك وجبان وشجاع وسهل ومن
 المتهدى منور العين نحو حليم وحذر وبني الدال ومن المذرة
 نحو كره وحتر وصفه غيور ولذا قال واختفت بذكرها
 على اي سهل ضبط بقيد القلة وتركبت قاعدة وانما
 عدل هو نحو عظيم وزمن من اوزان اسم الفاعل لان المصنف
 المشبهة اسم فاعل عند اهل هذا الفن كذا ذكره الفاضل النفا
 في اسم الفاعل عند ما اتفق من فعل من قام به كفعل مطلقا
 من غير استتار هذا المردود فيه وقباحتها فيه غير تميز الفاعل
 من صفة المشبهة لانها غير معتبر فيها عند المردود ولذا لو
 اريد بالحدوث ردت الى صفة اسم الفاعل اعلم ان اسم الفاعل

وتثنية

يجب من المنهوى ونحوه ولا بد فيه من الموازنة المستقبل في الحركات
 والسكنات واما الصفة المشبهة فلا يجب من المنهوى الا
 بعد نقله الى باب حسن فيجعل لازما ولا يلزمها الموازنة
 المذكورة واما اسم المفعول اسم المفعول به في حذف الجار واصل
 ضمير الما يرد ان المفعول في الحقيقة انما هو المصدر وهو
 ما اشتق منه وقع عليه مفعول حقيقة او حكما والمصنف يقرر
 انه ثم اشتق من الماضي او المستقبل لكن الاظهر انه تابع
 لاسم الفاعل من جميع ابواب التثنية في الجهر سواء كان عين
 ماضية فتدرك او مضية او مكسورة فوزنه غالبا وزن مجر
 زينة اليم المفتوحة في اوله ثم ضم العين للتلايلتس فيوضع
 ثم اشدت الهمزة لعدم مفعول في كلامهم ووزنه كبير
 وفي بعض النسخ كسر مشرب بين الفاعل والمفعول والفرق
 انه في مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث عالم يجعل
 من اعداد الاسماء ان اجري على موصوفه ولا يفرق بينهما
 وفي الفاعل يفرق بينهما مطلقا في اكثر وانما قلنا غالبا لان
 لانه قد جاء نحو جلوب بمعنى المفعول ولفظة بضم اللام
 العين كذلك وقد ذكر اسم الفاعل والمفعول من الرايد
 بالمعنى اللغوي كما مر على التلا في حيث المصدر المتمي ووزن
 الجالفة للفاعل وزن جهور وهذا الوزن مشترك
 بين اسم المفعول وبين الجالفة الفاعل والفرق انه في الفاعل
 يستوي فيه المذكور والمؤنث ان جرى على موصوفه ولا يفرق بينهما

يجوز

وفي المفعول يفرق بينهما اتفاقاً ووزن متديق بكسر الهمزة
 وتشديد الدال ووزن كذات بفتح الكاف وتشديد الدال
 ووزن عفل بضم الفين والفاء ووزن يقظ بفتح الياء
 وضم القاف ووزن مدارر وحشر بكسر الهمزة وسكون الدال
 والكاف ووزن لعنه بضم اللام وفتح العين فانه اسكت الهمزة
 منه الوزن الاخر كما ان بعض المفعول قال في كذا يقال جل
 لعنه بفتح العين يا لعن كذا وكذا ولعنه بفتح العين كذا
 وفي القاموس اللعنة بالضم من يلعن كذا وكذا وكذا الكبر
 اللعن ثم ان ما ذكر من اوزان المبالغة اغاها وانقلب والاقلها
 اوزان اخر فقال بضم الفاء وكثيف العين نحو كبار او ثقلها
 نحو طول على زنة تكبير الفاعل والمفعول على وزن اسم المفعول
 مجندم ونفعا بكسر الهمزة وفتح النون ويستوي بين المذكورين
 في ثمانية من هذه الاوزان وهي الاربعة الاخيرة في المتن
 والاربعة الاخيرة مما ذكرنا لقلتهن واقام كنية في قوله
 على ثقلها فيقصر واعلم ان اوزان المبالغة اسم فاعل عند
 اهل هذا الفن كالصفة المشبهة ذكره التفتازاني وكذا عند
 بعض النحاة ومملوونهم في تعريفه من قام به على الاطلاق
 ان فقد اوقع امر اخر واكثر النحاة على انها اشبه عدلها
 عن صيغة اسم الفاعل للمبالغة والكثرة وارادوا ان قام
 به ما هو المبتدأ ومنه فاسم الفاعل من كذا في عندهم ما
 على فاعل فقط وما بخلافه فهو اما صفة مشبهة او اسم كفعيل

صيغة مبالغة كذا في الترجمة السريفة والظاهر من كلام
 المصنف انه اختار المذهب الثاني ومن ههنا حصل
 الابعاد الى ان افضل كفعيل ليس باسم فاعل المفعول ايضا
 كما توهم فانه قلت فيما السريفة في صفة المشبهة
 اسم فاعل ووزن اوزان المبالغة وافعل كفعيل على
 هو الظاهر من كلامه قلت هو ان الاختلاف الذي
 اعتبره النحاة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة من
 جهة دلالة على الحدوث ووجهها عارض بسبب دلالة
 الفاعلية على الزمان ووجهها والذي اعتبره بين وبين
 من جهة دلالة على الزيادة ووجهها اصل اعتبار الدلالة
 على الزيادة والكثرة في اصل وضعها ووجهها اصلا فاعند
 المصنف الثاني دون الاول وقيل ينبغي ان يبين له ما جاء
 على فقال لم يكثر ملازمة الكثرة كحال وعوارض ليس اوزان
 المبالغة للفاعل بل هو مشترك اسم صيغة لمن يكثر ملازمة
 الكثرة ملحق بالمنسوب كذا قال على معنى ذى كذا ليس اسم
 فاعل مجاز على الفصل كذا لا يؤنث كلابه ويا سريفة ذى
 لوجه وذا يميز منه ملحق وحائض ذى ذوات طلاق
 وذات حيض بدون كثرتهن كحدوثهما في زمان بل هو
 اسم صيغة ايضا الذي ملحق بالمنسوب **فصل**
 في تصرف الافعال الصريحة خصص الافعال بالذكر
 انه بين في هذا الفصل تصرف اسم الفاعل والمفعول لانه

لان مقول الامانة في هذا الامر والافضل الاصل يتفقا
 يتصرف ما يتصرف الماضي والمستقبل والامر والنهي معا
 والمحرم على رتبة عشر وجهها ثلثة للفايئ وثلثة للفاية
 ثلثة للمخاطب وثلثة للمخاطبة ووجهان للمتكلم رجلا كان
 او امرأة اراد بالرجل والامراة ههنا المذكور اعفوت
 المطلقين لان مقصوده بيان تخلف الاختلاف في
 المتكلم من سببه في الفايئ والمخاطب وهو كذا ذكر
 والتأنيث بدون اعتبار الصف والكبر فكانه قال ذكر
 كان او مؤنثا وانما يجتمعان بما ذكر في سببها لا في التغير
 غير ان اى كان لا ياتي الوجهان للمتكلم في المعروف من
 الامر والنهي لك يلزم ان يكون القائل هو بالشي
 من نفسه قيد بقوله في المعروف لانها ياتيان في الجمول لان
 المطلوب منه في الحقيقة فيه هو الفاعل الحقيقي لا المتكلم
 نفسه قيل عليه ان صيغة المتكلم من الامر والنهي معلوم
 واراد في كلام الفصحى لا يقال لا نتكلم بالاي معنى ونرجع
 الى المقصود وفي الحديث قوله فلا حمل بعلم وفي كثر
 ونحمل خطه ياكم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد انه لا ياتي
 الوجهان على سبيل القياس وما ورد في هذا من خلاف
 القياس بحسب تأويل صحيح المعنى فتأمل وانما ورد كذا
 لا لان الامر بالصفة يختص بالمخاطب كما مر اعلا
 ان المحمل في الفعل من كل من الماضي والمستقبل والامر والنهي

بحسب المراتب العرفية ثمانية عشر لكن اشتركت ثلثة
 في الفايئ والفاية وكذا في المخاطب والمخاطبة لقلة أمثالها
 فبقي فيها خمسة فخمسة واشتركت الف في المتكلم والمتكلمة
 لان حاله يعلم في الأكثر بتدريته او بصورته وكذا جمعها او
 ثلثتها في لفظ واحد وذلك لان اتفاق الاسمين او
 التماسد في اللفظ عند كثرة في اللفظ في ثلثة والجمع معه
 فيها اكتفاء بالقرينة فانه قلت فعل ما ذكرت كانت الوجوه
 الحاصلة بالتصرف اثني عشر لا اربعة عشر وقد صرح به غير
 المحقق ههنا مبنى على ما ذكرهم عند التمثيل للتعليم
 واجامعها ثلثة عشر في الماضي والامر والمعلوم حدث
 في غيرهما فاما لم يذهب اليه احد كيف والمعتبر في تعدد
 الوجه اختلاف الضمائر فانهم فاه قلت صيغة الفعل في خبر
 وضربا وضربت وضربتا واحد وكذا في ضربين وضربتاه
 فاصيغة الماضي باعتبار اخر ثلثة وجوه لان الضمائر التي
 في اخرها ليست بخبرين بل هما اسماء فلا يتغير الفعل
 بتغيرها قلت نعم لكنهم لما اوشدوا الاقتراح بينهما من جهة
 احتياج الفعل اليها من حيث الافادة واحتياجها الى الفعل
 من جهة الوجوه جعلوها بمنزلة الجز فاطلقوا على المجموع
 الفعل وجعلوا تغيرها تغيرا في الفعل والفاعل الى سم
 انه عمل الذي علم وزر فاعل من كذا في الخبر بقدرية
 اليراق انما خص تعريفه بالذكر دون ساوا لان لا نه

على مذهب الكوفيين لان كلام من نون كذا يدور
عند البصريين وعند الكوفيين النقلة اصل الخففة
كذا في معنى البصريين والنفاء من الخففة الى جوابه ان
اجتماع النونين مستلزم كاجتماع النونين فتلزم الالف
بها ايضا في جمع المؤنث لا يقال لا سلم استكرهها
قال الله تعالى ولا تقمن لاتا نقول الكلام في النونين
المزيتين والالف لا كلام في وقوع اجتماع النونات
التي احدها اصلية كما في قوله ولا يركن احد الى ركن
فضل عن كوفيين وكلمتين كلاهما واحدا اصلية
ثم يونس والكوفيين اجاز وادخلها في متينة وجمع
المؤنث قياسا على ثقيلة الا يونس اتفق على كونها ركن
كرها لكنه يخالف البصريين واستعمل الفصحى او قيل لهم
اياها على ثقيلة قياسا مع الفارق لان التقاء السينين
في ثقلة على حدة بخلافه في حقيقة وحقه كون اول الالف
حرف مد ولما بينهما مد غما فيه ويكونان في كلمة وهو جائز
بالاتفاق لارتفاع الالف عنهما دفعة من غير مشقة
والخففة كاللينة لانها اسكوه اصل في المنيات
والمتدعة متوسمة لتعدلا اصلها في الفتي به
مع خفتها الا في كثرة وجمع المؤنث فانها مكسوة نون
تسببها بانون كثرة من جهة وقولهم بهذا الالف ما قبلها
مكسوة اي كسرة ما قبلها مبقاة في لواحدة الحائز قسدا

على اليد والحنونة منها بالتقاء الساكنين على غير حدة
مع الخففة وبقول الكلمة واستطاعتها مع الثقلة فان قلت
فللم حذف الالف في يفلان و تفلان ايضا لا استقام
قلت مانع هو الا لبتاس مع ان مقتهما بقيا سوسم
الحذف في اخيهما ايضا بما هو مذهب بعض لانها فعل
والتقاء الساكنين على حدة وندارد في تفسير التقاء
الساكنين على حدة قيد في كلمة جعل الحذف مع الثقلة
بما به مع اخففة واعتبر في الف يفلان وان لم يكن
على حدة لدفع الالتباس ومضمونها في ضمة ما قبلها بفتحة
مبقاة في جمع المذكور تدل على ان الالف في يفلان
في حذف كياء ومفتوح في البواقي خففة الفقة ثم ان
النونين المؤكدين معناه كمتوحدون قال الخليل
بالثقله ابلغ مثال الماضي المعلوم نصر يكرم كناد
ونصرنا نصر نصر يفتح كناد نصرنا نصر نصر
نصرنا نصر نصر نصر نصر نصر نصر نصر نصر نصر
الماضي من المجهول نصر بفتح نون وكسوة نصر نصر
اخره و مثال المستقل المعلوم نصر بفتح نون وكسوة
بنون وضم كصاد ينصر ينصر ينصر ينصر ينصر
ينصر بالياء تنصر تنصر تنصر تنصر تنصر تنصر
تنصر انصر نصر و مثال المستقل من المجهول ينصر
بضم الياء وبنون كسوة كصاد ينصر ينصر ينصر

تنهز تنهز الى اخره وبيان المناسبة في اوضاع هذه
 الصيغ قد كفانا صاحب المراح بتفصيلها ومثالها
 القائب المصلح لينهز لينهز لينهز لينهز لينهز
 مثال الامر الحاضر انهز انهز انهز انهز انهز
 ومثاله من المجهول لينهز لينهز لينهز لينهز لينهز
 لينهز لينهز لينهز لينهز لينهز لينهز لينهز
 لتنهز وكذلك التي من الحروف والمجهول في جميع الاموال
 الاله زيد في اوله لفظ لا وتقفه بنون لتأكيد المشبهة
 في القائب لينهز بفتح الراء لينهز لينهز بضم كراه
 لتنهز بفتح كراه ايضا لتنهز لينهز لينهز وفي امر الحاضر
 انهز انهز انهز انهز انهز انهز انهز انهز
 في القائب ينهز لينهز بفتح الراء في الواحد المذكور
 وضمها في جمع لتنهز بفتح الراء في الواحدة القابلة وفي امر
 الخطاب انهز بفتح الراء لواء المذكور انهز بضم الراء لجمع
 انهز بكسر الراء للواحدة الحاضرة وكذلك التي من المجهول
 والمجهول مثال اسم الفاعل ناهز ناهز ناهز ناهز ناهز
 بضم ناهز وفتح كاهز مع كسبه فيهما وهذا ان الجمع
 ناهز ناهز بفتح كنون وكاهز مع كتحفيف وهذا الجمع
 كثير لهذا فنحن هذه كشيء بالذكر من بين امثلة جموعها
 التي تدرت ذكرها وسميت جمعا لكسب تنهز تنهز تنهز
 في الجمع تاسميت الاولى جمعا سالما وجمعا صريحا لبقاها

ناهزة ناهزة ناهزة ناهزة ناهزة ناهزة ناهزة ناهزة
 تنهز تنهز تنهز تنهز تنهز تنهز تنهز تنهز تنهز
 بفتح ناهز وفتح كاهز ككلام تنهز تنهز تنهز
 تنهز تنهز تنهز تنهز تنهز تنهز تنهز تنهز
 في الفاعل ناهز ناهز بفتح كاهز وكسبه في الفاعل
 الاولى ووجه اخرها كسر الدال وكسبه في الفاعل
 الثاني فهو مخرج بكسر الراء في اسم الفاعل وذلك
 مخرج بفتح الراء في اسم المفعول وانما ان يفتح
 المفعول لتمييز الفاعل عن المفعول والامر الحاضر
 مخرج بفتح الدال وكسبه في الفاعل وكسر الراء وكسبه
 بضم الفاعل وكسر الراء وكذلك تنهز تنهز تنهز
 بفتح ناهز مثال الترابي للزيت فيه اخبر بفتح اخبر
 فهو مخرج وفتح ناهز والامر الحاضر بفتح ناهز
 لانها المقطع لانها اصلية والهي لا تخرج بضم الفاعل
 وكسر الراء قوله ناهز في الامر وهي تنهز الراء
 وموقها موقها وقد حذفت الهمزة من مستقبل هذا
 الباب فان في موقها موقها اصلها يا خبر فحذفت
 همزة لانها تجمع موقها في نفس السلك وحده
 وهو موقها لانها في ثقلها الثقل مع ما فيها من
 المشابة بالادوات الموقية والامر الحاضر
 من الامثلة الباقية ومن اسمي الفاعل

و كنهى واسمها نفاييب واما امرها فانه انما اوتيت
برأيه بضرورة الاحتياج وباني تصريفاته المذكورة
في محنته عن السكون فلما كسفت بدموعه في نزع النيران
فمنه **الاول** في ثبوت الالف على الالف
جب كنهى اذما صعدت وهو الذي يتجاوز من فاعله
الى المفعول به واما لازم وهو الذي يتجاوز
الى المفعول به والمتعدى جب تعلقه بالمتعدى به
نوعه ان يفتنى ان يلا به ولا به تامة ثمرة
كتامة الافعال ولا به في هذا حرف في تعدية
هذا النوع الاملا ملوكا بتعلقه به مسلا بتعلقه
بالمتعدى الحقيقي وهذا الحدث الصادر عن فاعله برأيه
لنوعه ولا به ونوع يستدعي ان يلا به ان في ملكه
اما بالانتهاء اية كالا عانة مثلا او بالابتداء منه
كالاستدانة مثلا وهذا النوع قد يتعدى بنفسه وقد
يتعدى بتوسط هذا حرف عن اعنته واعنت اليه وكسرة
والدلت لا بينهما على كينية تعلقه به والحق الذي انشأ
بالحرف من هذا النوع **الثاني** وهو الذي لا يتعدى
لان انشأ من فاعله فاعله وانما هو لازم
سبب وفاء في زيادة ما بين الالف والالف
ثم انما المتعدى قد يتعدى بالحق فاعله
الذي يتعلق معناه بالغير بواسطة الالف والالف

المرادية في قولهم في كل بار وجور انما كقول
متقد اليه وفي قولهم انه يتعدى الى الطرف وكل من الحرف
الجارح يصلح سببا للتعدية هذا المعنى بخلافها بالمعنى الاول
فانه لا يصلح سببا لها من حرف الجرح سوى البناء في بعض
المواضع وسنذكره ان شاء الله والمقابل للآزم انما هو استغناء
المعنى الاول وهو المستور المراد عند الاطلاق اذا عرفت
هذا فاعلم ان الفعل الآزم للآزم فيه لا يستغرق الحقيقي
ان تقيد كسباب التي ذكرها اعني سبب ما ذكره من
كيفية والآلة المقصد الذهني بمعنى بعض الآزم فتأمل
يصير متعديا بالمعنى الاول باحد ثمانية اسباب وفي الاول
باحد ثلثة اسباب قوله بزيادة بدل من قوله باحد الثماني
في قوله بمعنى بنقله الى باب الافعال بمعنى يدجب التعدية
بمعنى كتحصيل قولهم وحروف الجرح عطف على كانه
ان بزيادة حرف الجرح في اخره بمعنى كتحصيل الانفعال
سواء كانت الالتيما او رجايا او غيرهما او مزيد من
راسل به حرف الجرح منها انما هو كباو في قوله لا بد
الاولى من ان لا يفيد في معنى الفعل فبيانا
في قوله المعنى كالتعدية التي فيه ثلاث الابدان حيث
يضمن الفعل معنى كتحصيل الثابت في بعض المواضع وتسمى
في باد التعدية وباد الفعل وهي عاقبة المفعول
تسمى انما هي في قوله لا بد من غير التعدية عند

قوله يا خضر ولم يزل الله
بالمثالي فكان لم يجد الا
من الله

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وقرپ

وقرب وتمت حصاده بفتح الحاد وكسر عا والياء
 المعنى قريب من معنى هيرورة ولذا قالوا به
 ومنه الجمع مما هو للصيرورة قصد الذبح من غير الفصل
 الى نه وان لم يكن مثله من كان وجه الدلالة على الحذف
 والمتحقق ودلالة الحذف على قرب الحصول للتحقق
 ودلالة السند على قرب الحصول لكنه قريب منه و
 الدلالة ان السند يدل على ان المفعول هو ما يشترط
 ان ازلت منه السكينة والمدخل في المعنى اي
 انما يلزم اصل الفعل نحو اجمع كيرى اذا علم تعريف
 من ان وشدني ايضا وهذا المعنى ايضا قريب من
 معنى هيرورة ولذا قال بعضهم ومنه اجبننا اي
 دخلنا في كساح لانه بضرلة وراود وجماع
 لكن نسبتهم هنا بادني ملازمة ولذا افهمه
 المصنوع والكثير في خواص الرجل وهذا ايضا
 من معنى هيرورة لكن فيه زيادة معنى وانا
 افهمه المصنوع والتفصيل في ومدان يعمل المفعول
 مقررنا لاصل الفعل نوابه اي مرفعة للبيع
 كذا في كساح فيه ولذبة مفعول الى المصنوع
 من فعل نوابه عظيمة ونسبته الى الفضيلة وهذا
 ايضا مأخوذ من معنى التصيير والملا عتقاد معنى فعل
 من المصنوع وانه تعظيما اي اسم المصنوع

والقبيل حتى عظم وطلب تقدير ولدنا هذا
 اخذت اى اخذنا هذا بنا شينا والمشي مع طول ثقله
 والطلب والارادة فقل شو كبة فاكبت وعرضه
 فامرض كذا اذكر ابن جنى والراحم وقال
 الزوزن ولا نانا انهما فيما سمعنا وزاد لهما
 ابنه فالت اضره واقشع واشفق وابو جنان بل
 من هذا القبيل انزل وانزل وامرهم وانزل
 انزل اني كيت قال ربه عند غيري انزل
 وركبني من باب افعل بها وما لا يتقنه من هذا
 الابله كتاب يهودي وانما اكبت وهني وضل في كبت
 وصار ذاك وكذا اقشع ودهج كبت وتثبع
 اكبت وانقشع وقال ابو جبار كتم من نفس في كتاب
 يهودي ثم يظفر به الرقش واكبت ليه
 وسين استعمل ايضا جنى لغاه اللام هنا
 فاللام بعد قومه ولفرقه افعل جنى لغان وانما
 انقصت السيم بالبيت ليمع المعاني ورواها
 وايتنا لان الرنق فيه للوصل فرق الوصل
 فيه وبينه من انتملا وانفلا وكذا انما
 فيه وبينه من تفعل وتفعل لا يقال جملان
 انما انما جملان من تدقية السيمه انما تفعل
 ورواه فوا قفعل وتفعل لانا تفعل انما انما

الالة

الاولة انما لا تطفه فلا يضرها الا انما السيلة
 للطلب اما تخفيفا ان كان المفعول من زوى علم
 محكما بالطلب عند طالب خواستفراية ان طلب
 المفعول منه واما تقدير ان كان المفعول بخلاف
 المذكور فوا استخراج كوتد واستخلصت زائد
 عن سجن وليس فيها طلب حقيقة بل المعنى لم ازل
 التطف داخرا حتى خضع او خلع فقل هذا منزلة
 الطلب وتكون فوا استخراج اى سال منه خير
 وفقد بين الطلب والرسول ان الطلب يكون
 بالطلب وسؤال بالمتابعة ولم يفتر بينهما
 والتخفيف اى لتغيير الفاعل الى اصل الفعل
 استعمل الخزي انقلب الخز خلا هكذا وقع في نسخ
 المصحف عند الملك كصواب انقلب من الى الخزل
 لعدم تنقية في الانفعال وحذف حرف الجر
 سماى الابع ان وارة مع صريح المصنف ولا حقا
 انما استفاد الفاعل ان المفعول منطوق يا مفعول
 والله ان تقول بدله والنسبة كما لا يخفى فوا تلمذ
 ان اعتقدت انه كبريم او نسبة في تلبى الى الكريم
 وللجهان من استجدت حيل اى وجدت حيدا
 من جاد جوه جوه بفتح الجيم ومنها جنى صار
 جيدا انما في مصحاحه وفوا تنجدة اى وجدت جوه

وللتسليم ومد بئذ الرضا باحكم كذا في كتاب
 وهو الذي التسليم قولهم أي تسليم قلوبهم استمع
 المقوم عند نصيبه أي قالوا آثمة وأنا إليه راجعون
 وتحقق الحق أن الاسترجاع تسليم واذعان ذكره
 في ملكاؤا وتسليم والاذعان هو بئذ كقولنا باحكم
 كما قرئ في استرجع القوم عند نصيبه مسلما وبنوا
 بأجاء من الله من اللطف ولقرئ فتكلموا آثمة وأنا إليه
 راجعون أي جود جود الله تعالى في ملكه إن عشنا فبإيه
 رزقنا وإن متنا فإنا إليه مردنا وأنا إليه راجعون بعد
 الموت ومن راجعون كلمة هي من تفسير الآية أي
 انكسرت ولفظ تفعل غوا يستعظم أي تعظم وتبرق
 التوسع في البناء فهو استقر عين قرة بعينهم عند فعل
 المطلب كعظمة ولقرئ من نفسه ولعنني الله بعد أجاء
 يعني أجاب وسبب المذنبين **والله** ومروفاة و
 اللين والزوائد والهاء واحد بالذات وهي كوا وكياو
 وكلاف وان اختلفت بحسب تنوعه وكشروطه ذلك
 لأن الواو والياء والالف بشرط أن لا يكونوا في أصل
 أصلية منها فسمى حروف الزوائد بشرط أن لا يكون
 في أصلية غير فلوحة من حرف اللين لقولهم أي تفعل
 وهو من اللين وحروفها خمسة مكية ما قبلها الهاء
 المكية بدونه اعتبار كحرف الشريطة حروف المذمومة

من الاستعداد

من الاستعداد وحروف اللين وبدون اعتبار
 كحرف ما تحق حروف الفلة لما فيها من كسيرة
 المهرمة وحقيقة الفلة تفسير كسيرة من حاله
 فقد كسرت من هذا أن حروف الفلة هي حروف
 من حروف اللين والزوائد وحروفها ثمانية
 أهم من حروف المذمومة واللين من وجه وحروفها ثمانية
 أهم مطلقا من حروف اللين وان الالف حرف
 مذموم وليس أبدا واختارها حرفا ليس به من كسيرة
 وبها اختيرت حروفها وليس وان المهرمة منها
 لا تحق حروف المذمومة واللين كذا في شرح المفضل
 وكسيرة ما يطلقون على هذه الحروف مطلقا
 وحروفها ثمانية واللين وفيه من كلام المصنف على هذا
 الالحاق المذموم ما كان كتحقيق حروفه في
 وانما لم يعد المذموم من حروف الفلة كما فعله
 المصنف لأن اللين على حروفه من حروفها ثمانية
 يحذفها ما اجزى في حروف الفلة من الالحاق
 اللازم في كسيرة اللين فان قلت ان حروف
 الزوائد غير مختصة في الحروف المذمومة كيف وقد
 قرأنا كسيرة فيكف يصح ما ذكره من أن كسيرة
 حروف الزوائد اسم لهذه الحروف المذمومة
 فاعلم في حروفها من اللين واللين

وفتح ما قبلها اقل منها اما حقيقة انهما
 انما لفظان في معنى واحد والاختلاف في اللفظ لا يوجب
 في الامراض بشرط ان يكونا في الاجوف في مثل خوف
 قال وكان في اسم اللذان على وزن فاعول وناو
 غير اللذان يوافق حركة وسكونا نحو مخاف ومقام
 واصلا قول زكييل ويوب ونيب ومخوف ومقام
 قبلت كواو والياء والفاء فيهما وانفتاح ما قبلهما حقيقة
 او حكما مع عدم مانع من الموانع التي سندها
 وذلك لان الواحدة منهما مقدرة بغير تميز فاذا انفتحت
 اليها حركتهما وحركة ما قبلهما اجتمعت في تقدير رابع
 حركات متواليات في كلمة ولا نهما اذا تحركتا صارتا بمنزلة
 حرفي مد وصرف متوابعهما واجتماع صوتي اللفظ فيقال
 فقبلتا حرف حركة ما قبلهما وانما قال اذا حركتا لانهما
 اذا سكنتا لم تقلبا اصلا نحو ما خلفت بين القلب
 نحو قول زكييل مصدريه الا في اللفظ الحارفي فيقال
 فيما قبلت ياتي وصاحي احوالا للتخفيف وانما قلنا
 كذا فيهما اما حقيقة او حكما لتشمل الفاعلة الفعل والام
 المولدين على اللذان في مقام ومقام وكذا الاسم الموصوف
 على الفعل على اللذان في مقام ومقام وانما كان اسما في
 ويقوم واقدام يمكن ما كان الاولان في مقام والاخير
 ان كان في مقام اقام اقامت في مقامها جعل في مقام

متعلق الى قوله
 قبلتا

في حكم

في اسم المفتوح من اصله وجعلت الواو بعد حركتها الى
 ما قبلها في حكم المتحركة فقبلت الفاء وانما لم يجعل عليه حرف
 اقوله واقل به لانه لما لم يتصرفا تصرف الالف لم ياتي
 على المتصرف فاما لمدال فلم يجعل عليه حرفا لانها جارية
 مع الاولين مجرى واحدا فيما يجب ويتنع ويجوز
 وفي عمده اعتد لها وجه اخر يبيح ان يفتح الله وانما
 قلنا بشرط ان يكونا لان الاجوف لا يهل بواجب من
 من يفتح في مثل يكون هذا حرف وهذا لا يهل
 في جوار وقواب وبيان وحيال ان في اسم الجاري
 على الفعل في الالف على واسمه ففعله لا يفتح في
 بعض المعاصير وبعض الجوع فتعك وتعا كما يبيح
 ان يفتح في متواليات الواو والياء المقفليين انما
 من التناقض غير ورمي اصلهما حذو ورمي ففعله
 لتحقيق المقترض بشرط مع عدم مانع وانما قبلت الف
 غزا على صورتها والفاء روى على صوتها ايرادا تقريرا
 علم الخط من ان الالف اذا كانت منقلبة عن ياء وكانت
 لثمة كتبت ياء فراقها عن المنقلبة من الواو ولا
 كتبت على فقه في الاصل وانما غزا صديق وزكوة وروا
 نظائفة من يميل الى حذو الواو وكذا كتبت ياء اذا
 وقعت رابعة فصاعدا ان لم تكن قبلها ياء نحو صيدا
 واما يحيى ورمي على فلفرق عن الفعل والصفة
 ومنهم من يكتب الالف في الجميع على صورتها او يفتقر
 في تشبها عذو او ريبا فلا يفتقر الى الواو والياء
 فيها الفاقع وجوه المقترض بشرط مانع وهو ان

في مثل

ولا تقلبان ايضا في جمع المؤنث الغائب والموا جهة
 مطلقا ونفى المتكلم مطلقا لانه قد علم من القاعدة
 المنكورة ان الواو والياء اكانتا لا تقلبان
 الفاء وان عريضها الحركية نحو دعوا القوم كما يجمع
 الا في موضع يكون سكونها غير اصلي بان تنقل حركتها
 الى ما قبلها نحو قاسم والكال اصلهما اقوم واكمل قلت
 حركية الواو والياء الضعيفة الى ما قبلها ثم قلنا انما
 نقلهما واقتراح ما قبلها حكما كما قرأنا ان من
 عزون ورمون من جملة المثني وهو قد سكونها
 انهما لا تقلبان لان الوصل لنا ذلك لكن ما عرض
 بسبب ضمير الفاعل بنون التاكيد كالاصل في خبر
 وقد يدوي هذا النوع من النقل الى الحذف كما ان
 اليه المصنف بقوله وتقول في جمع المذكور من ثمانية عزون
 ورمون والاصل عزون ورمون قلنا الفاء غيرهما
 واقتراح ما قبلها حقيقة مع عدم التاكيد فاجمع
 سكونا على غير ذلك احدهما الالف المقلوبة والآخر واو
 الجمع تحذف الالف المقلوبة ووجه وان جمولا انها
 ضمير الفاعل لكونها فوقها لا يحذف فيبقى عزون
 ورمون بوجه تغيير فتح ما قبل الواو اذ لا الى منها ضميرها
 بخلاف غير ضمير وانما ثبت الالف بعد الفاء
 ما عساه في علم الحذف وانما الجمع المتطرفة كتبت
 بعد الالف يميزها عن واو العطف في نحو جادوا
 وسادوا المتبوعان في مثل اكادوا وشربوا وكذا
 في نحو عزوا ورموا محال ليس فيه اشارة للبيان

وانما

وانما لم يكتبوها في نحو ضربوهم لخروج الواو عن الحذف
 باتساع ضمير المفعول نعم كتبت اذا جعلت ذلك كضمير
 وفي بعض كتبه وتقول في الواحدة المؤنث غزت ورمت
 والاصل غزت ورميت قلت الواو والياء الفاتحتهما
 واقتراح ما قبلهما تحذف الالف فيكون كناء حقيقة في
 غزت ورميت وتقول في قبيضة المؤنث غزت ورميت
 غزوت ورميت قلت الواو والياء الفاتحتهما واقتراح
 ما قبلهما تحذف الالف دون كناء لانها علامة التانيث
 والعلامة لا تحذف وانما تحذف الالف في جمع سكونا
 الحركية الواو فانها مركبة من ضمتين والمثولة من الكسرة
 اي من هذين النوعين الواو فانها مركبة من كسرتين والمثولة
 من كفتي اي من هذين النوعين الالف فانها مركبة من فتحتين
 وذكر الالف استطراد لذكر اخيرها فحصلت للجائسة للضمير
 للدلالة المذكورة هذا يصريح من المصنف بان الحركات هي الاصل
 وان حروف المد والتلين فروع ما خوفه منها قيل وبالعكس
 واعلم ان اعلا لاخذ قلن وكلن على هذه الطريقة مذهب
 المتأخرين واما المتقدمون فاعلموها بطريقة اخرى بان
 نقلوا التوني الى نقل الكسرة والياء الى نقل الكسرة لتمييز
 منها عن الاخر بعد حذف الواو والياء ثم نقلوا الفتحة والفتحة
 الى الفاء فحذفوا الواو والياء لا انتقاد من اثنين قال ابن
 الحاجب في شرحه في باب المتأخرين وذلك لما يلزم من
 من فتش من باب مخالفة فقطاد يعني اذا فضاء فضاء واذا
 معنى فلا فتش من باب مخالفة فقطاد يعني اذا فضاء فضاء واذا

وكسرها في خوفين وقلوب كما اذ هي في خوفين
 انفق دون اخذ في خوفين فما هو دوى
 العين فيسرها من خوفين ما هي يائي كذا في
 لما وجب قلب بين ما في الاجوف بقضي الالة
 الفاروج بقلب علاقة تدل على بنية الحرف حركة
 وعلى كذا واو او يائي يائي يائي يائي يائي
 خيرا علم ما افعلا في باب هين وفيها
 الا على حد ما قدروا الدلالة على اية كذا في
 نبات اوار ويا اوار لعلق الاول باعني واثنية بالان
 كما في باب خفن وفيما لا يمكن الا على الثاني
 فيها كذا في توحه في الاصل لا تدل على حركة العين
 لم يكن الدلالة عليها لم يتركوا ايضا بيان نبات اوار
 لان ما لا يدري من يتركوا كذا هذا ما عليه الجمهور وقال
 الكسائي في باب قلن قلن بضم العين فاعمل بالنقل والخف
 ورد بان المتعل اذا اشكل امره يحل على الصحيح ولم يبي في
 الصحيح فقل بضم متعديا ولما انجز الكلام ههنا الى ذكر
 المناسبة بين مروف اللين واللين وبين الحركات اربعة ذكر
 قاعد من القواعد المبتنية عليها في بيان افعال الال
 القليل في الاشارة انفعال واياه اذا كسر ما قبلها ترات
 على حالها كذا في باب فانت او فانت او فانت او فانت
 كانت او كانت او كانت او كانت او كانت او كانت
 او كانت او كانت او كانت او كانت او كانت او كانت

السكون

مع السكون ثم كسر ما قبلها في خوفين
 يسكون الياء والياء واما غير اصلها كان
 تفعل في باب فانت او فانت او فانت او فانت
 وتلف في باب فانت او فانت او فانت او فانت
 تدعيها كان الكل بضم ما قبلها في باب فانت او فانت
 كسر في باب فانت او فانت او فانت او فانت
 وكما في باب فانت او فانت او فانت او فانت
 بيض كما حمر حوت الفضة كسرة لفظ الخدم
 اذ ديار ثقل الجمع الثقيل انقلاب الياء واو
 وكما في باب فانت او فانت او فانت او فانت
 اضين اصله في باب فانت او فانت او فانت او فانت
 كسرة في باب فانت او فانت او فانت او فانت
 حكم بان اصله في باب فانت او فانت او فانت او فانت
 يتغير فقل حصة بضم الياء في باب فانت او فانت
 كطوبى ويقتضي على المناسبة المذكورة ايضا
 اخرى وهي ان الواو اذا انغم ما قبلها تركت على حالها
 ساكنة كانت او متحركة بالفتحة او يفتحة او يفتحة او يفتحة
 وانما قيد الحركه بالفتحة لانها لو كانت ضمة او كسرة
 لوجب له حلال ما سبق واما النوع الثاني اعني قلب الياء
 واو اقية فاعلم ايضا ان كسرها في باب فانت او فانت
 ان سمة اذا انغم ما قبلها قلبت واو لا سنداء

ما قبلها بنا وعلى المناسبة المنقولة ولين مركبة
 نحو يسر يسر والاصل يسر فقلت الياء والسين
 وانها ما قبلها ولا يخفى ان الالف بالتمثيل لما هو
 يسر وما ذكر يسر فاستطرد وكذا باب نيل
 غوطي اصله طي وفي عدم تحفها بالالف حرف الواو
 الياء الى قلة جريانها فيها واما النوع ثلث اعني قلب
 الواو ياء ففيه توارد في سائر مواضع
 ونقول في مجهول الاجوف قبل اصله قولنا استقلت
 ضمة القاف قبل كسر الواو في راءها سوط فقلت
 القاف فقلت كسر الواو الى القاف فصارت قاف
 والواو ساكنة ثم قلت الياء لان الواو ساكنة
 اذا انكسر قبلها فقلت ياء وهذا لما مر من ان ياء
 بقوا والواو المتحركة ياتي حركة ياء اذا وقعت في آخر الكلمة
 ان كلمة كانت تذبذبة لان الواو المتحركة برون المتحرك
 لا تنقلب ياء وان انكسر ما قبلها فو فاعلم قواما الا
 ان يفتقد الياء في الالف وسقطت واما نحو غارة
 فتاوهان في خلاف تان تلتسون ومخروق فانهما
 اصليا تان وانكسر ما قبلها فقلت ياء لانهما في المتطرفة
 بعد كسر غوت في حصة المعلوم والاصل غوتون لبيان
 والقباق على عدم هذا وهو في جميع
 ما سبنا من نسخ راء في لكان اولي وغدر في مجهول
 دعي والاصل دعو وفي والاصل فو فقلت واو
 في هذه الامثلة ياء قبلها واو انكسر ما قبلها فانهما في

في

ولذلك رفضوها في ايراد المثال الاخر تنبيه على ان
 الالف لا يقدّم على ادغام وذلك لان حلة الالف لا
 مدحمة وحلة الادغام مجوزة وهي يلقبون الياء
 القابض قلب كسر ما قبلها فتح في الالف على ايم
 هو قياس عندهم فيقولون غبار ورضا لا شقاق
 انكسر قبل الياء ثم انه لما كان كونه هذه الياء تحت
 مكان الواو مظنة بوقوع عدم تطرق تنفيس الياء
 مطلقا دفعه بقوله وتقول في جمع المذكر المجزول
 المنافس عزوا والاصل بعد قلب واو غزوا ياء
 لواحد كما سيجي غزوا ساكنة لانه ينقلب الياء
 فيتم الياء المناسبة لواو الجمع والنفيل كسر ما قبله
 الياء فنقلت ضمة الياء الى الزاء وحذفت الياء
 وسكون الواو في غزوا وكذا ادعو وقووا فلما تحق
 فيها ما يقتضي اعلال ياء رميوا بعلت هذه الياء المنقلة
 ايضا بالفتحة والحذف على راءت وضمها الى الزاء واذا وقعت
 اربعة فصاعدا وعولام ولم يرفعتم ما قبلها حقيقة
 او حكما فقلت ياء لانهما في الالف على كذا فقلت
 والياء اخف من الواو ولم يمنع منه مانع كما في يرسو ورسو
 ومنها ان الواو المتطرفة بعد ضمة حقيقة في الحرفين
 في غير نقلت ياء في الالف المتحركة نحو كذا في الالف
 وغنى اصلها التداعو والاداو هو جمع راء وخنوع
 وهو جمع راء وذلك لرفعهم الياء اليها لا يراها

لنقل خصوصاً مع ياد الاضافة او مع ياءى منبهة
 بخلافها في الاسماء الغير المتمكنة خوفاً و زوراً
 خوفاً يفرغ علم انهم اختلفوا في كيفية انقلابها انهم
 من يقلبها ياد ابتداء ثم يقلب الفحة كسرة و منهم
 من يقلب الفحة كسرة اولاً ثم يقلب الواو ياء لكن
 قيل الاول اولى لما فيه من اتباع الحركة الحرة في
 الثاني من العكس و اما اعلان الاحوف و النقص
 بالا سكان فعلى نوعين لان الا سكان اما ينقل الحركة
 او باسقاطها اما النوع الاول ففيه قاعدتان ذكرها
 صريحاً بقوله و كل هاء او واو متحركتين يكون ما قبلهما حرف
 صحيح ساكن نقلت حركتهما لضعفهما بالهمزة مع
 الياء في الصحيح لقوتها خوفاً و يكيل و يخاف و لا
 يقول و يكيل و يخوف فيكون ما قبلهما في الكل رتبة
 الخوف في ففعل فيها ما ذكره نصارى يقول و يكيل و يخاف
 ثم قلت و او يخوف الفاف صار بخاف و انما قلت و او
 يخاف الفاف لعدم مقتضى سكن الواو و سكن
 ما قبلها في الاصل لكن سكنها غير صلي و الفاف في
 مكانت متحركة مكاناً و قد ثبت ان حركات الحكميات نقلها
 الفاد انفتاح ما قبلها صورة في الفاد و حكميات في اصل
 لانفتاحه في ما يشهد به يكتفون بهذا القدر فاختار
 تحق المقتضى رعاية لفظة الفرعية كما مر ثم ان هذه
 القاعدة انما تحكى في الاحوف دون الناقص و هذا

اى كبر

هو

لم يورد

لم يورد اياً مثلاً من الناقص و اما النوع الثاني فيه
 قاعدة ايضاً تحذف الناقصة ذكرها بقوله و كل
 و او ياد متحركتين اذا وقعتا في لام الفعل ما قبلها
 حرف متحرك اسكننا ما لم تكن كل منهما منصوبة
 فان منصوبة دون مفتوحة بينهما على اتصال
 هذه القاعدة بالمعربات كالنقل الضارع و انما
 المشتقة منه دون الماضي لان المنصب لا يتم الا
 في الماضي نحو يفر و يرمى و يخشى و انما وجب الا سكان
 لا شتغال الفحة على الواو و الياء الضعيفين
 و الاصل يفر و يرمى و يخشى بحركتهما اى الواو
 و الياء بالفتح انما لم يقل بالرفع مع ان يفر و غيره
 معرب و الهم من القاب البناء لان غرضه بيان
 الحركة نفسها و الحركة من حيث هي ضم و فتح و كسر
 و اما كونها رفعا و نصبا و جراً فامر زائد على ان
 قد يستعمل القاب الحركات البناءية في الاعراب فليست
 يا و يخشى الفاتحة و كلاً و انفتاح ما قبلها و هو
 متحركين يعني بعد سلب حركتهما على ما فهم من الآية
 قوله انفا و كل و او ياد متحركتين اذا وقعتا
 في لام الفعل ما قبلها حرف متحرك اسكننا ما لم
 منصوبة فان فيه اشتراك الى كل و او ياد متحركتين
 بفعل يفتح انما قبلنا فان كان اولاً بالنقل و الا سلب

ان

و

ثم تقبل ما قبل من ان تقلب الفان غير
 اسكانها اولا تقليد الفعل ان يكون مستزما
 الالف فانه في اسكانها لا يثبت وتخرج الواو وكذا
 اذا كانا منصوبين الا اذا كان ما قبلهما مفتوحا فتقبلان
 الفاء وانما يذكر هذا لانها من لم يثبت ياء
 خولها بفز ولف يرس ولف يخى فان قلت كيف
 يتصور نصب كياء في لذي يخى مع تحقق ما يوجب قلبها
 الفاقبل دخول ما يوجب نصبها قلت يقتضى المقام
 ان تردا حكمهما في اصولها فيتلطف بها كما في الاشعار
 او نقول اراد انها متحركة فتدبر واذا ما قبل من ياء
 لم يخى لا تقلب الفال فلا يثبت الفاء الفاعل فناد
 لا تخفى وانما تحركتا حينئذ تحذف الفحة عليهما ولذلك
 تنقل في متينة يفز ولف يرس ولف يخى ان يفتح كذا
 والياء فيها وانما لم تقلب ياء يخيان الفاعل وجه
 متينة لئلا يلتبس بالمفرد في حالة نصبه او جزمه
 وقد يدرس كل من نوعي الاسكان الى الحذف اما تارة
 النوع الثاني فتدبر ياء يرس ولف يخى في جمع كثره
 اي من الافعال المنكوت يفز ولف يرس ولف يخى
 ناسكتة كذا والياء لا تثقال في على الواو والياء
 وتقبل ياء يخى الفاعل كياء وانفتاح ما قبلها ناسكتة
 كنان الواو والياء والالف في هذه الكلمات
 وبسببها واو الجمع في ثلثها تحذف ما قبلها وجمع وثا

لانها ضمير وضمت اليهم من يرس ولف يخى واو الجمع
 لانها الواو تعتم اليهم فقبلت الواو اذ لا يوجد حقيقته
 فيلزم تغيير الضمير بلا ضرورة وهو غير جائز في ابدال
 يرس ولف وجه اخر سهل فها ذكره ههنا او هو نقل حركة
 الياء الى اليهم بعد اسقاط كسرتها ثم حذفها كذا ذكره
 في غيرها ولم يذكر هذا الوجه ههنا كيشن طريق الاصل
 وكذا في ابدال ياء يرس وجه اخر هو اسقاط حركة
 الياء ثم حذف الكسرة الاولى الوجه الاول فيه اوفق بالبيان
 واما تارة النوع الاول الى الحذف فقد اشار اليه
 ايضا بقوله وتقول في وجبة الخاطبة من يفز ولف يخى
 والياء من يفز ولف يخى فاسكنت الزاوة لا مشتق في التسمية
 قبل كسرة الواو ونقلت كسرة الواو الى الزاوة وحذفت
 الفاء وسكونها وسكنت كياء ولم تحذف الياء لانها
 ضمير وفي ابدال وجه اخر هو اسقاط كسرة
 حذفها ثم بتدليل ضمة الياء كسرة الياء واما في نقل
 من ابدال الاحوصف والناقص فاما القلب الى الزاوة
 او حذف حرف علة اما القلب الى الزاوة فانه في
 سبيل تحريكه فقتضيه ههنا بقدر كواو والياء
 اولا اذا كانا سكتة والياء وفيه قد ابد منها ان كل
 واو او ياء واقعة بعد كفا على قلب كفا ثم كسرة
 وقد ابدت اليها الضمة بقوله وتقول في اسم فاعل كسرة

من قال قائل ومن قال كمال كمال فقط هذه الهمزة وانما
الحرفين منها وكان في الماضي قال وكان زيدت الالف
لاسم الفاعل فاجتمع ساكنان اصدعا الفاعل الفاعل
وثانيتها الالف المقلوية من عين الفعل ولم يكون
حذف احدهما الا لا يتيسر به اني فقلت الالف
للمقلوبة هتق دون الف الفاعل لانها علامة واولا
لا تفسر نصا قائل كمال هذا يصرح في ان اسم فاعل
منق من الماضي لكن اليهود على اشتقاقه من المضاج
كاشرو من جههم هو الالف والقاعدة التي ذكرتها انفا
على مذاهبهم انهم ربه اوفق لان اصل قائل عندكم
قائل فاريد اعلاله بغير فعله ولم يكن الحذف للابتداء
فقلت الف الفاعل الفاعل قبلها وجعلت الالف التي
بينهما كالمبدوم وسكونها او تحذف الالف منزلة الف
البيضة الكون من جودها فالتحق ساكنان ولم
حذف احدهما ولا تحرك اليه الا انما امره فبالا مثالي
هتق وكذا الكلام في كماله قال بعضهم في اعلاله
قلت الواو واو اء هتق لانها في عذبة هم اخف
منها فيكون القلب الالف منق حستقلا وهذا
المذهب وان ترجع بقلة العمل لكن الحق هو المذهب
الاول لان الالف في الالف هو العمل على الفعل
بدل من الالف واو وهايد فالنا سبيل يقول

خلم

سبيل تمال في الف فقل ربنا اخذ في الدين فيقال
بناك ومنها ان الف واو واو واقعة بعد
باب ما بعد لا تخلصا ما ان بقا وروا وروا
عم في اصلية كانت او لا تخلصا ما ان لا تخلصا
في علة بينهما في جمع علة قال الجوح مع كوار
المانية الظرف الالف هو محل كتحريف او اقل
وخيا في جمع اقل وخير او اء في ضم او ن
شاذ وان لم تجاورها فكذلك ان كانت الالف
تغير الالف ان اصلية ولم يغير الالف الزائدة ان
الغير في الالف وحاصل الف وتقول في الالف
مقارن ومذموم في الالف بها يركب ضعيف
مقارن عند مختصة بالاجوف دون الالف في
ان كل واو واو واقعة من الالف في الالف
تقلب الالف هتق كما في قائل في كاء وروا
ولم يزل نحو شقارة وشقاية في الالف عن كط
سبيل متا والملازمة وقولنا ان الالف في الالف
عن خوزي وناي اصلها نوي وثبوته
الالف في الالف بالناقص واما الحرف في الالف
عذير حستقلا لان مقتضيه انما يحدش الالف
او باسكان وهو الاكثر ولهذا اشياء في الالف
اخرى له مع انه في الالف في الالف في الالف

في سياق بيان المسكان والكنوز الاولى كتبت
 حيث قال واسم الفاعل من ان انهم يذهب
 في حال كنهه هو ان لا يتنازوا واما ان لا يتغير
 اخره حذنا حذنا في قوله وتقول في حال انهم يذهب
 هذا ناز ورام وصررت بفاز ورام والاصل
 بعد قلب واز ناز ورام ووجوه مقتضيه ناز
 ورام فاسكنه ان اذ ذكر اني يوزر ورام
 من الاله الى الاله فاجتمع سكتا ناز
 وكنزونه كذفت اياه وبقى التنويه ولم يكن
 لان التنويه حرفا يوجب وصرتها الى التنويه
 علامة متمكن فالحذف صرخة لا تلي اليه استثناء
 الاستعاضة والادوات عليها في حال النزوح والبر
 الاله واللام التنويه فقط تنويه لانها
 وتقول ان اذ الزوال مقتضى حذنا ناز
 انقل المقتضى سكنها فتقول هذا المقازي وكل
 وصررت بالفازي والرامي وكذا في حال التنويه
 يفتي ان اذ تنقل رايه الفازي وتقول في قوله
 ان جوفه ناز والواو في قوله اصله تنقل
 فنقل ما ذكرنا في قوله ناز في التنقل
 وان لم يجره فيه كسر التنويه في التنقل
 فالتنقل ناز والواو في قوله ناز

الذين

الذين على ما اختار المصنف بدليل قوله وتقول في
 ناز اياه وكيل والاصل مكبول فقلت حركة
 اياه الى الكاف فحذفت اياه واجتماع الساكنين
 وحسرت الكاف تبدل الى اياه فحذفت فاما الكسرة
 الكاف صارت واو والمفعول اياه فاختلغا
 في الحذف من مفعول الاجوف فالحذف في التنقل
 الى نه بين الفعل واختار المصنف لان الواو يفتي
 له الحذف كسراني غير هذا الموضع فحذف الواو
 واو المفعول علامة والعلاقة لا تحذف وانما جاز
 تفسيرها في التنقل مع عدم جواز تفسيرها ايضا
 المقصود من ذلك ان اياه فحذف ووجه للزم الية
 اما حذف الاله او حذف في حيز الى الاله لان الاله
 مكر حوزة في بعض من ذهب به يوم الى ذوال
 المفعول نقل المتناهي فقلت حركة الواو الى الاله
 فحذفت واو المفعول واجتماع الساكنين ثم كسر
 الى قبل اياه واللام تنقل واو قبل تنقل بالواو
 وهذا المذهب هو الاول لان واو المفعول في
 والواو في التنقل وايضا اتباع الحركة بالحرف في
 حوزة قبل الواو حفا وكسره وايضا حذف ما قبل
 بسبب الحذف عند الاله فان قبل الواو فحذرت
 اذ لم تكن الواو علامة وحذفت الاله فحذف الاله

تجمل الوجه به حيث طفا على الكسور
المفيد لطلب الجمع بلا اعتبار ترتيب واما انما
الى ثلثة اخرى للمخرف الذي ادى اليه المكان اولى
ان رالى ثلثة اخرى الذي ادى اليه المكان المتقلبت
تالي وتكون في امر القايب من الاصول ليقل بها اصل
وفي امر المخاطبة قل والاصل في نقلت حركة الواو
نعم الى اتفاق وحذفت الواو كونها ارسكون
كم حذفت الهمزة من اقول حركة (توافق) لانها جى بها
لنقل لا ابتداء بدونها فلما امكن بحركة التاني
عنها وتفق في التثنية من قول ذهابت الواو
المحذوفة من المخرجات حركة اللام لالف كتيبة وحركة
الهمزة اصلية من كل وجه لخصولها بسبب الف
التي تكون محلها اصليا مع انه لما استوفى الوقف
خفة بسقوط حرف الراء خرجت اللام من تحتها
اكون بخلاف الراء وخفتا وقد تروا اذ كراها
امر المخرج اذ ان يذكر امر الناقص حيث تالها
في امر الناقص من لثاقص ينفذ في امر المخاطب
امر امر مخفف الواو في الواو والياء والياء
لان من انما في امر الناقص ووقف في امر
فوق هذا ويرى في ان امر المخاطب ينق
على الوقف وهو ما يجب ان يصح من وعمل النقص خلافا

خلافا لكونه في دول من انما ينسب له في التثنية
استدالة وقد مر من ذلك ان الاعداد الا
وانما تسمى لا يتغير على اصله في تارة حقة
بل انما هو التفضل في الاء اول اصل اخر كما لا يخفى
من نفع منها انما لا يقول في انما امر الواو
نقلت الواو في المستقل في جميع تصاريه
لم تست الواو في نفاريك الفاو وجوه مخفية
وهذا تكبب الفاو في بصفق الياء وانما تقدم
القلب لاط فيها على القلب كذا في نفاريك في نفع
المكان القرب الثاني بقوله خلافا لتقديم الاء والياء
والياء في نفاريك في ثانيا وجوه انما في نفاريك
فقد سقطها الجازم بلا تاخير في الاء والياء
تختلف الاخر من ذلك انما في بعض احكامه الجوهرة
قيد بها لعدم المكان المتفضل في المعلق منها انما
قلبت الواو فيها اذ مع عدم التثنية في نفاريك على
لانها من فروع الماضي من جهة الاشتقاق وفي الماضي
المجرور نصير الواو في التطرف او انما في نفاريك
كما مر حوكن في الاء اصل نفاريك في الواو في ياء
لانها نقلت كذلك في يفرق ويفرق ولا يفرقا
وان لم يكن فيها تثنية قلبها بقا لما فيها هذا هو
ان يقال في امثال قوله قلبت الواو ياء لكونها

اربعة بدون انضمام ما قبلها ومنها ان الالف واللام
 اذا وقعتا بعد الف اعم الفاضل من الالف في قلبان
 انما مع انتقاء وشكل الالف لا يكون تطفلا وتعا
 فلهذا لم يبق في روعا وروصا وروصا وروصا وروصا
 طوي وعور وحيد ومنها ان الواو اذا وقعت قبلها
 كسرت في صدر الفعل فلهذا لم يبق في قلبان
 بفتح خودار وديار وبيع ورياح او سكند ووفعة
 فوكت بعدها في الف كفتوب وثبات وردة
 ورياض قلبا ومع ان الواو المتحركة الغير المتطرفة
 لم يقلب ياء وان انكسر قبلها رجع عدم كسرها
 الا جوف فيها تبدأ الفعل او المفعول وكونها في الف
 بمنزلة الالف سيما قد انضم اليه النون في قلبان
 ولذا لم يبق في قلبان من قادم ونواء من نواء في جمع
 ماوراء ووجه في جمع وجه واما حوال في صدر قال
 وطحال في جمع طويل وثوب في جمع ثوب من الثوب
 واما الثاني فكما يكونه الاعتناء للفرق بين الاسم
 والصفة وذلك في فعل يعتم الفاء من الناقص كقول
 والى فعل يفتح الفاء من الناقص الياء اما الاول
 فان كان اسما قلب على ياء فلا يابى وبين
 فلهذا لم يبق في قلبان في الاسم الدنيا والعلماء اسما
 الدلو والفلو قلت واوها ياء لانها ياء ياء

بحر في قلبان للزومها التفت في قوله استب في قلبان
 خزي وخرى اخزي ولم يكن الا لان التفتير
 الاسم الذي فيها واما التفتير فان كان اسما
 خازم وراخر ابيه وبين في صفة تقول في الاسم
 تقوى وبقوى اصلهما ارتقى وبقوى وفي صفة
 حديا في مؤنث حديا ولم يكن في قلبان
 اقول على مثال هذا التفتير ان الالف واللام
 في قلبان واما المتكسر في قلبان بدل او طاف
 بياض في قلبان فاعلام اما في قلبان
 اما الاول فكما يابى وفيه قواعد منها انه اذا جفت
 الواو في قلبان في اول الكلمة قلبت ياء
 هتق هتقها اسمتها بين ان كان في قلبان
 غوام اصل جمع واصل من الجمع الاولى ومنها
 ثلث قواعد اخرى قد اخرج قد اخرج
 المع في قلبان سبق نند كرمها الاولى منها
 المثال في قلبان واشتق في اولها
 في قلبان الثانية نحو فرب في قلبان
 الثالثة نحو سرت في قلبان واما الجاء
 وذلك كما اذا اجتمع في اول الكلمة واو
 واما الجاء في قلبان في صفة مجهول واري
 واما الجاء في قلبان في صفة مجهول واري

خذوها فيها يجوز انقلب الى الهمزة لثقل الهمزة
 عليها واما المفتوحة فاذن انكلمة بالفتحة
 تبقى وكذا الياء المفتوحة في الهمزة واما غواناة
 واحد واسمها ووردية فمن الشواهد واما الثاني
 اعني اعلال الهمزة بحذف ذكوة المصروف
 فيسقط فادفعلة الهمزة في المستقبل والامر
 ومنها المعرفات قديها اقدم قديها الفاء
 فيها لا تنقل عوجه كما ستعرف اذا كان فاعلم
 او اذا كانت ياء او تثبت طلقا كما في امرها
 من ثلث ابواب فعل يفعل بفتح العين في الماضي
وكسرهما في القابرة ووردية بعد اقبل يوعده
 حذفوا الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة
 الى يلزم الصعود وكما يورد لانها طائفة بين
 الكسرين ثم حملت عليه اخذت اعني ما التاء
 والهمزة والفتحة لا طرد المكاملة وكذا في الفعل
 بفتح كسري في الماضي والماضي في وجهيه
 اصله يوهب بفتح الهاء وحذفوا الواو منه لثقل الهمزة
 من باب يفتح زاية التخفيف جسا اذ كره ما لزم
 حرف من حروف الخلق فصار ضحا في مثل هذا
 شبيهت حرفا قبل ان تضاف الهمزة في يوهي
 احيانه وفعل يفعل بفتح العين في الماضي خذوها

اصل يورث

خذوها حذفوا الواو منه لثقل الهمزة في
 في الماضي الحاضر بعد الاتقد وصبغوا ب
 ورث لا تث حذفوا الواو منها وان لم يقع بين ورث
 مكاملة لانها فريمان لم وقيلجه التحديق تسقط
 الواو في باب فعل يفعل بفتح العين الماضي ونحوها
 في القابرة الفطرية نحو الاولى ترفع الفعل نحو طاء
 ياء ووسع ياء ومن دهم انهما من باب كذا
 فحذفوا اصلهما ياء ووسع بفتح العين في القابرة
 ولما اختصا بالتعدية من بين المقتلات من الالف
 الرابع ارادوا ان ينهوا على هذه الخاتمة المقتدة
 باقح الخاتمة للتفوية بينهما وبين التي بها حذفوا
 واوها ليفيدوها على وجه يقاوم انما حرك الخلق ايضا
 وكذا يحذف الواو من الفعل اذا كانت مكسورة راعى
 فعله نحو سلك اصله ووردية في كسر العين
 ثم حذفوا الواو من الفعل في القابرة منها وانما
 لم يحذف من جهة الالف من جهة لا صدد والاف
 هو معد الهمزة في القابرة ولا في الوصل لعدم
 الهمزة في فعله العلم ان حذفوا الواو منه لثقل الهمزة
 الواو من يفعل بفتح العين وحذفوا الواو منه لثقل الهمزة
 ويصح ويصح على ان لا يرفع الفعل بفتح العين
 فحذفت الواو ثم فحذفت الواو من الفعل بفتح العين

كقولك في ثبوت الثانية ولا تخف
 لا بين ما لا يخفى ولا بالقلب، فربما عاها في
 لام ما هي الام والالفة الملائمة
 وجب طلب الثانية يا ابا انك من الاول
 جاء اصل على ما لب الخليل جاء واصل
 وانك في الثانية عوانه اذ لم اذنة لامة نقله
 كسوة الاخرى فادخلت كم ثبوت الاخرى يا ابا
 محض لم يجعل بين بين لبقاد الجمع بين الاخرى
 وهذا هو الوجه الاخر في انه وهو المشهور
 بين البصريين لكن الوجه الثاني انهم قد قالوا
 القياس وانما ما بين من القلة من جعل الالف
 الثانية من اذنة بين بين وخوفه ايضا
 ما اتفقوا عليه من هذا ما اذكره فشاذا
 ان كان في خال كاسم الاخرى في ثبوت الثانية
 الثالث في الثانية فمما اذ مع ان يكون في الاول
 فمما يجوز تركه كما في الاما بناء على ان عاوية
 لا اجتماع هو ان نقله للثانية على حرف الزوال
 ويؤيد تخفيفه كما كان من قبلها في ثبوت
 الوجهين امران في ثبوت كل منهما على ما
 تخفيف المنقولة وثانيهما تخفيف الاول
 خياص تخفيف المنقولة وتخفيف الثانية

تخفيف

تخفيف الثانية المتبادرة في كل واحد من
 فقف ان الاول كما اخذت اذ عاوية واما الثانية
 كما اخذت الخليل وسبب في فقف الامر به
 على سواء في كونه في التخفيف على الاثر
 ان لم يتفق في الاثر فقف، انتم اقامت
 على ما في تخفيف المنقولة فويشاد الى ان كان
 اتفق في ثبوت الاول في ثبوت الثانية
 وجاز ان اخذت عام الف بينهما لفظا ايضا وان
 كانت اذ في ثبوت الثاني في الوجه الثاني
 في ثبوت الثانية في ثبوت الثانية بحركة
 ما قبلها فويشاد الى ان جعل في ثبوت الثانية
 في ثبوت الثانية في ثبوت الثانية في ثبوت الثانية
 سواء كان في ثبوت الثانية في ثبوت الثانية
 طيبة في ثبوت الثانية في ثبوت الثانية
 همة على ثبوت الثانية في ثبوت الثانية في ثبوت الثانية
 فصار على ثبوت الثانية في ثبوت الثانية في ثبوت الثانية
 فصار على ثبوت الثانية في ثبوت الثانية في ثبوت الثانية
 اذ ان ثبوت الثانية في ثبوت الثانية في ثبوت الثانية
 ثبوت الثانية في ثبوت الثانية في ثبوت الثانية في ثبوت الثانية
 يا ابا ان ثبوت الثانية في ثبوت الثانية في ثبوت الثانية
 الاخرى يا ابا ثبوت الثانية في ثبوت الثانية في ثبوت الثانية

بعد الف باب واحد وبعدها باب وليس فيها
 كذلك قلبه مفتوحة ثم الباء الفا خصار
 خطايا وثاني في تحريف المهموز الى الضم الخلفة
 على قياس الصحيح في كل جزاء وكلما وجدت فعلا
 غير صحيح فقف على الفعل الصحيح في جميع
 الوصف التي ذكرناها في باب الصحيح قوله
 من تصنيف بيان للوصف فبعدها تصريفه
 مثل الصحيح فان اقتضى لقياس الصحيح المهر
 الى الابدال حرفا ونقل حركة او اسكان حرف
 به قاط الحركة فافعل مقتضاه والآي وان
 لم يقتض القياس ذلك صرف الفعل الغير الصحيح
 كالصحيح في بقاء الحروف والحركات على حالها
 بلا تغيير وقد يكتفى اي ان في بعض المواضع
 اي الكلمات لا تتغير المعتلات فيه مع تحقق
 مقتضى التغير بلان وتختلف مقتضى مقتضيه
 غير قاصح في الاختضاء لان عدم المانع ليس بحج
 من المقتضى كما بين في موضع مقال الكلمات
 المعتلة التي لا تقع فيها التغير بلان نحو عور
 واستوى وغير ذلك مما ستذكره ومما يقع
 مقتضى كثيره وايضا رايها بقوله فبعدها
 لا يتغير لصلى البناء الى يفتح ويصح

لما عن الفاء فاللام للشرع
 وذلك كما في كذا استوعب
 وطوع قلبت اياء اولاً
 الف تحريكها وانفتاح ما قبلها
 ثم لم قلبت الواو ولذلك
 ايضا لثلاثيفد ابناء والا لا جتمعت
 الفان فتحذف احدهما فبقى استادها
 وهذان لبا مضافا اليه الفعل ذلك
 ان تقول ثم لم قلب الواو
 لئلا يلزم اجتماع الاعلى
 بنوع واحد اعلم ان فاد البناء ابدان
 مع اجتماع الاعلايين بلا اخفق منه
 بتحقيقه بدون الفاء في مثل
 رواد ولهذا استغنوا بذكره عن اعتبار
 عدم الفاء في كذا يطال الاعلال
 وبعضها لا تتغير لعل اخرى
 كلزوم اجتماع الاعلايين
 بنوع واحد في كل بلا فصل
 واحد حرف اصلي ولزوم
 الاليتاس ولزوم الاليتاس
 الاحاق ولزوم ضمة حرف العلة

في مضارعهم وان نقص الدلالة
على الاصل والاحتمال الكلي على
معنى الاضطراب والحل على النظر
او النقص وعروض حركة الواو
والياء وكوت فتى ما قبلها في حكم
السكون وان يكتف بعدهما في تناقص
ما يوجب فتحهما فلا يعمل نحو
لا اجتماع الاعلين ولا نحو ادور
واعين لنلا يكتفى بتكلم مضارع
دار دعاء ذلك اخو اقول
اسم تفضل لنلا يكتفى بفاض
افعال الاحرف وحمل عليه نحو
ما اقوله واقول به فلي تفتح ولا
نحو جوه ول لنلا يطل الحاقه بحرف
ولا نحو حتى لنلا يلزم ضم ياء يفتح
ولا نحو قوه واستخوف للدلالة
على الاصل ذكر في الصحاح انه قال
ابو زيد هذا الباب كل عين نحو استخاف
يجوز ان يتكلم به على الاصل نقول
الوجه استخاف واستخوف

واختار

واستجاب واستجوب وهو قياس مطر
عندهم ولا حيد فان حركه الياء على
على اضطراب معناه ولا نحو ياء حملا
على كونه ولا نحو موتان حملا على حملا
فانه كما يكون الاعلان بحرفه كمنظف ونبه
كذلك تركه ولا نحو دعوا القوم لطف وحركة
الواو ولا نحو عور واعتور لكن ما قبل
الواو في حكم الساكن لان عين عور
بمنزلة عين عور لانه بمعناه لانه مفقود
منه بناء على اختصاص الالوان وكسب
بافتقار وافعال وابسواق كحذوفات
منها ومنهم من قال عار يمار وتاء
اعتور بمنزلة الف تقاور لانه
بمعناه فلا يعمل ايضا بينهما على توافقهما
في المعنى ولا نحو اخشوف لا يجاب
بنون كما كيد فتح الواو وقد يجمع
في كلمة ما نفا ابدال او اكثر ويجوز
ان يعمل بعضها بانتفاء كسط ابدال
الاجوف ايضا فتأمل والله الهادي
وقد وقع الفراغ في شهر المبارك
من ربيع الاول سنة ثلث ومائتين ولف

